

المواطنة ودورها فى بناء ثقافة الديمقراطية فى مصر: دراسة ميدانية

د. صبرى بديع عبد المطلب*

مقدمة

ظهرت المواطنة فى بداية نشأتها فى العصور التاريخية القديمة والوسطى، وكانت تنص على مبدأ العدالة والمساواة والمشاركة والانتماء بين المواطنين فى المجتمع الواحد. فعن طريقها تتطور الحقوق والواجبات والالتزامات التي تمنحها الدولة لمواطنيها، وللمواطنة أبعادٌ كثيرة تتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وقد أوضح المهتمون بقضايا المواطنة والديمقراطية أن كفاءة الحكم الديمقراطي تتوقف على العمل على جانبين معاً هما: طبيعة مؤسسات الدولة وقدره الموظفين الرسميين على الاستجابة، وطبيعة المجتمع المدني وقدرته على أن يمارس نوعاً من الضبط على أجهزة الدولة وصولاً لتحقيق التغيير الإيجابي. ولا بد لكلا الجانبين أن يتعهدا بالعناية والرعاية مما يزيد درجة إحساس المواطنين بالمواطنة والمسئولية الاجتماعية باعتبارهما حقيقة ثقافية وميراث تاريخي يساهم فى تحقيق وتدعيم قيم الولاء والانتماء والمواطنة وثقافة الديمقراطية.⁽¹⁾

إشكالية الدراسة:

برزت إشكاليات عديدة بالمجتمع المصري نتيجة للأحداث المتلاحقة والتطورات المتلاحقة المرتبطة بالتطور العلمى والتكنولوجي السريع، منها ما هو مرتبط بضعف الانتماء والولاء للوطن وضياح الهوية الذاتية المميزة لأفراده، لذلك اكتسب مفهوم المواطنة أبعاداً جديدة وتحرك إلى مكانة مركزية فى التفكير النظري والإمبيريقي بحثاً عن مؤشرات جديدة ودالة فى الواقع السياسي الراهن . حيث شهد مفهوم المواطنة، وثقافة الديمقراطية مؤخراً صعوداً وتطوراً ملحوظاً فى الخطاب السياسي ومؤلفات النظرية السياسية. بعد بروز العولمة والتحويلات العديدة التي صاحبت هذه الظاهرة، وظهر

* مدرس علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة دمياط.

تلك التكتلات السياسية الكبيرة التي وفرت فرصاً للانتماء والولاء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر، أضف إلى ذلك سيطرة بعض المفاهيم مثل مفهوم الدولة، والمجتمع المدني والمشاركة السياسية على دوائر البحث والتحليل في الآونة الأخيرة مما يزيد من أهمية البحث في مفهوم المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية الذي شكل حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة. كما أن الصعود لمفهوم المواطنة - في الفترة التاريخية الراهنة - قد أحاطت به إرهابات الهيمنة الأمريكية خلال التسعينات ثم تأكيدها مع بداية الألفية الجديدة، ومن ثم بروز خطاب سياسي إملائي بشأن التحول الديمقراطي - وخاصة في المنطقة العربية - وكأن المنطقة لم تشهد جهوداً وطنية ومدنية وأهلية وممتدة تاريخياً لنيل الشعوب حقوقها الديمقراطية، وتطوير الأداء السياسي، ومواجهة الفساد والاستبداد. وهذه الجهود شاركت فيها كافة التيارات والقوى الفكرية والسياسية دون استثناء.^(١) وفي سياق تلك التحولات أصبح مفهوم المواطنة مقياساً لمدى قدرة النظم على الوفاء بالتزاماتها إزاء الجماهير، وتلبية احتياجاتها. وتمشياً مع هذا الاهتمام السياسي والأكاديمي وما تطرحه من إشكاليات نظرية وتطبيقية، جاءت هذه الدراسة لتتناول المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية في مصر.

أهمية الدراسة :

- ١- تهتم الدراسة الحالية بمفهوم المواطنة وتطوره كمفهوم اجتماعي سياسي.
- ٢- تهتم الدراسة بالإشارة إلى القيم التي تؤدي إلى الشعور بالمواطنة.
- ٣- وتهتم الدراسة بثقافة الديمقراطية وتأثيرها على المواطنة.
- ٤- إيجاز بعض الآليات السياسية والدستورية والاقتصادية والثقافية كوسائل لتعزيز المواطنة.
- ٥- رصد أهم التحديات المعاصرة التي تؤثر على قيم المواطنة.

أهداف الدراسة:-

- ١- معرفة آراء النخبة بخصوص ماهية المواطنة وأبعادها المختلفة.
- ٢- الكشف عن تأثير المواطنة على عملية التحول الديمقراطي وبناء ثقافة الديمقراطية.

- ٣- رسم ملامح واقع المواطنة كما تدركه النخبة فى مصر .
- ٤- معرفة أهم الإشكاليات التي تحول دون تحقق المواطنة الفاعلة فى الواقع المصري .
- ٥- تفسير الفجوة بين الآليات السياسية الدستورية والاقتصادية للمواطنة، والممارسات العملية لها .
- ٦- آراء النخبة فى كيفية تفعيل المواطنة فى سياق التحول الديمقراطي وبناء ثقافة الديمقراطية .

تساؤلات الدراسة:

- ١- ما آراء النخبة لماهية المواطنة وأبعادها المختلفة؟
- ٢- ما مدى تأثير المواطنة على عملية التحول الديمقراطي وبناء ثقافة الديمقراطية؟
- ٣- ما ملامح واقع المواطنة كما تدركه النخبة فى مصر؟
- ٤- ما أهم الإشكاليات التي تحول دون تحقق المواطنة الفاعلة فى الواقع المصري؟
- ٥- ما الفجوة بين الآليات السياسية الدستورية والاقتصادية للمواطنة، والممارسات العملية لها؟
- ٦- ما هى آراء النخبة فى كيفية تفعيل المواطنة فى سياق عملية التحول الديمقراطي وبناء ثقافة الديمقراطية ؟

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على مفهوم قيم المواطنة وخصائصها وبيان ثقافة الديمقراطية، وتحليل الأدبيات ذات الصلة بالمواطنة ودورها فى بناء ثقافة الديمقراطية. كما تم استخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة العمدية.

- أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان مكونة من (٤٠) سؤالاً، إضافة إلى البيانات الأساسية لتغطية محاور الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها. وقد تم اختبار أداة الدراسة فى صورتها شبه النهائية عن طريق (Test-Retest) بتطبيقها على (١٠٠) مائة من المبحوثين من إجمالي العينة. ثم تم حساب معامل الثبات باستخدام نسب الاتفاق لكل سؤال من أسئلة الاستمارة على حده، وأسفرت

النتائج عن ارتفاع نسبة الاتفاق بين (٦٠ - ٧٠%) لجميع الأسئلة وهو معامل ثبات مرتفع يدل على ثبات الأداة والاعتماد عليها في الدراسة.

- عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عمدية ممثلة في النخبة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة، وكان حجم العينة (٣٠٠) حالة موزعين على الكليات النظرية والعملية بطريقة عشوائية بالجامعة.

أولاً : المواطنة المفهوم والتطور:

شهدت المواطنة كمفهوم وقيمة تطورات كثيرة ومتلاحقة وشهدت تحولات متعاقبة بدأت مع التشكل الأول لهذا المفهوم في دولة المدينة الإغريقية، ونضجت مع نشأة الدولة القومية في أوروبا، والتي تعتبر نموذج رعاية مثلى لما عرف بحقوق وواجبات المواطنة حتى جاء عصر العولمة في نهايات الألفية الثانية وبدايات القرن الحادي والعشرين لتواجه المواطنة أزمة وبدايات انفصال يخرجها من عقال الدولة القومية التي ساعدت على تأسيسها إلى أشكال جديدة من المواطنة. كالمواطنة العالمية الإنسانية الرحبة التي مازالت في بداياتها الأولى.^(٣)

وإذا كانت الدولة القومية في الغرب قد لعبت في نهاية المطاف دوراً محورياً في دعم فكرة المواطنة، فإن الدولة في العالم العربي لعبت دوراً مضاداً في وأد أو عرقلة نمو مفهوم المواطنة، فقد ساهمت أولوية السلطة أو الدولة على الفرد أو المواطن في تراجع البعد الديمقراطي وبناء ثقافة الديمقراطية في هذا الفكر، ومن ثم تهميش مبدأ المواطنة إن لم يكن إهماله.^(٤) وإذا كانت المواطنة هي تعريف للفرد في مواجهة الدولة من زاوية الحقوق والواجبات، فإنه يمكن القول بأن ميزان الحقوق والواجبات يمر في مراحل متعددة ومضطربة قبل أن يصل إلى نقطة التوازن التي تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي، فقد يصبح هذا الميزان مختلاً لصالح الدولة ثم يبدأ الميزان في مرحلة لاحقة بالتعديل التدريجي في اتجاه تصحيح الاختلال المؤقت تبعاً لبناء الدولة وترسخ كيانها وتراجع حدة المخاطر التي تهدد وجودها.^(٥)

واستناداً إلى ذلك فإن العديد من الدول لم تلعب دوراً في بلورة مفهوم المواطنة نظراً لثلاثة اعتبارات تتمثل في: **الاعتبار الأول** في أنه نظراً لحدائثة نشأة هذه الدول ومحاولة ترسيخ جذورها في مواجهة فكرة القومية فإنها أكدت على واجبات المواطنين نحوها، ولم تهتم كثيراً بالتأكيد على الحقوق لطابعها القهرى، والتركيز في مرحلة البناء على تطوير ذاتها وبنائها.

الاعتبار الثانى فإنه لأسباب عديدة استمرت ثقافة الدولة الأبوية بحيث تحولت إلى ما يمكن أن نسميه بنموذج الدولة المشوهة لعدم قدرتها على طرق سبيل النضج لظروف عديدة، منها غياب تداول السلطة، وسيطرة البيروقراطية، بالإضافة إلى الاستناد إلى آليات القهر المتنوعة بحيث لعبت كل هذه الظروف دورها في اختزال متغير المواطنة. ويشكل المجتمع الذى تنظمه الدولة.

الاعتبار الثالث الذى يمكن بالنظر إليه على أنه إدراك المتغيرات المسؤولة عن تخلف حالة المواطنة. حيث نجد أن المجتمعات العربية تخضع لما يمكن أن يسمى بحالة القهر بسبب النظام السياسى أو الظروف الاقتصادية والمعيشية أو حالة الفقر، بجانب ظروف الأمية والتخلف، وجميعها ظروف تدفع بغالبية البشر إلى حالة من نصف المواطنة وليس المواطنة الكاملة. (٦)

ويكشف تأمل المعطيات التي توفرت عن هذه المصادر أو الأبعاد الثلاثة التي تم الإشارة إليها في بداية تحليلنا التصوري أن المواطنة تعنى العلاقة العضوية بين الفرد والوطن، والتي تستند على مجموعة من القيم والشروط والضمانات ويترتب عليها مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين طرفيها. (٧) وتعد رمزاً أساسياً يقوم على بناء المجتمع، وتعبّر بشكل كبير عن أهمية الاعتزاز والولاء والانتماء للوطن. (٨) والمواطنة لغة مأخوذة من وطن، ومن فعل وطن اشتقت كلمة المواطنة، بمعنى المعاشية أو المشاركة والمفاعلة بين اثنين أو أكثر في وطن واحد. (٩) بالإضافة إلى ذلك فالمواطنة انتماء وولاء لعقيدة ووطن وقيم ومبادئ، والتزام من المواطن بتحمل مسؤولياته تجاه وطنه مقابل الحقوق التي يتمتع بها، فهي سلوك لقيم في حياة الفرد وضميره و جزءاً من شخصيته وتكوينه. (١٠)

ويعرف علماء الاجتماع المواطنة بأنها علاقة تربط الفرد بالمجتمع السياسي ، مع التركيز على روابط الولاء والانتماء للمجتمع الذى يحتويهم ويرعاهم.^(١١) وتقوم على مُثلٍ عُليا تدعو لها التنمية السياسية تشمل (الحرية، والمساواة، والعدالة). وهى مفهوم متعدد الأبعاد والمكونات يمكن التمييز بينها على النحو التالى (المواطنة كحالة أو وضعية قانونية - المواطنة كمجموعة من الحقوق والواجبات - المواطنة كأشطة سياسية - المواطنة كتعبير عن الهوية والانتماء)، بعبارة أخرى فإن المواطنة ليست مجرد إدراك للحقوق والواجبات بقدر ما ترتبط بالأساس بالرغبة فى ممارسة هذه الحقوق وقبول الواجبات التي تستهدف بالأساس تنمية المجتمع الذى ينتمى إليه الجميع.

ويتضح من هذا التعريف أن المواطنة هى الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمثل احترام أحكامها مكون أصيل من مكونات الدولة وبناء ثقافة الديمقراطية المعاصرة، وهى تجسيد لأمة يحترم أفرادها بعضهم البعض ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع فى المجتمع. فالمواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة وكل منهما سبب ونتيجة للآخر ويقومان على قيم مشتركة بينها التعدد والتطوع والاختلاف وعمومية حقوق الإنسان وحرياته والمساواة بين المواطنين وسيادة القانون ومشاركة الجماعة طوعية فى تقرير شئون المجتمع.

وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق فى تلك الدولة، فهى مرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسئوليات، كما تسبغ على الفرد حقوقاً سياسيه، مثل حقوق الانتخاب، وتولى المناصب العامة.^(١٢) ووفقاً لذلك تصبح المواطنة وثيقة الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والانتماء والولاء، ولا يمكن تصور مواطنة كاملة بلا مناخ ديمقراطي وبناء ثقافة ديمقراطية أو ما يمكن أن نسميه مناخ المواطنة الفاعلة.

وفى هذا السياق ورغم توفر تفاصيل كثيرة وحوارات عدة حول مفهوم المواطنة وأبعادها سنركز على أهم الاستخلاصات التالية حول المفهوم التي لاقت قبولاً لدى العديد من المهتمين:

- ١- المواطنة أحد حقوق الانسان التي يكفلها القانون لجميع المواطنين، وجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن الصالح، بشرط عدم الإخلال بمصلحة الوطن.
- ٢- المواطنة ليست صفة شكلية يحملها المواطن، بل ارتباط بجذور الانتماء والولاء للوطن.
- ٣- المواطنة تعبر عن علاقة ما بين الفرد ومختلف مؤسسات الدولة ومنظماتها وسلطاتها الأساسية، ولكل طرف من هذه الأطراف مسئولية محددة فى دعم حقوق المواطنة وفقاً لمهامه المنصوص عليها فى القوانين والدساتير.
- ٤- هناك قيماً يجب الالتزام بها لدعم حقوق المواطنة، من أهمها المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع بمختلف أبعادها.
- مما سبق يتبنى البحث الحالي مفهوماً للمواطنة على أنها** هوية رسمية لكل فرد، ويترتب على هذه الهوية حقوق وواجبات متساوية لجميع المواطنين الذين يقيمون فى دولة معينة يعبرون عن انتمائهم لها، وتشمل المواطنة الحقوق القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية " .
- ثانياً: الديمقراطية:-**

يعتبر مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم التي أثارت ولا تزال تثير جدلاً واختلافاً كبيراً، ويمكن القول أن هناك مجموعة من الأسس التي ما لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معاني جوفاء، وشعارات دون مضمون حقيقي.

وأغلب الكتاب يشيرون إلى أن الديمقراطية هي كلمة إغريقية الأصل تتكون من مقطعين هما (Demos) وتعنى الشعب، (Kratos) ومعناها حكم أو سلطة. وبذلك تصبح الكلمة (Demoskratos) حكم الشعب.^(١٣) وقد عرفت الموسوعة الأمريكية بأنها "شكل من أشكال الحكومة تكون أغلبية قراراتها وتوجهاتها السياسية مستندة إلى الموافقة الحرة لأغلبية المحكومين ولتكون السلطة النهائية بيد الشعب".^(١٤) أما دائرة المعارف البريطانية فتعرفها بأنها "شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقاً لحكم الأغلبية وهو ما يطلق عليه اسم

الديمقراطية المباشرة، وهناك الديمقراطية النيابية والقانونية وأحياناً تستخدم الديمقراطية لوصف أى نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار لما إذا كانت ديمقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا .. وهى نظم تعرف بالديمقراطيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية".^(١٥)

ويعرفها البعض تعريفاً مختصراً بأنها " حكم الشعب بواسطة الشعب، أو كما قدمها "أبراهام لينكولن" فى نهاية القرن الثامن عشر بقوله " الديمقراطية هى حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".^(١٦)

كما يرى البعض أن الديمقراطية هى نظام سياسي يعطى لكل المحكومين القدرة النظامية والدستورية لتغيير حكامهم سلمياً بأغلبية كافية اعتماداً على الأحزاب والجمعيات غير العنيفة والمؤسسة بحرية للقيام بدورهم كمواطنين والتمتع بجميع حقوقهم المدنية والضمانات الشرعية لمزاوتها.^(١٧) فالديمقراطية هى الحلقة الوسيطة بين كل من الانتماء والمواطنة، فإذا كانت الديمقراطية تعنى بحرية التعبير والمشاركة فى صناعة القرار، فإن المواطنة تنطلق من قاعدة الانتماء المعبرة عن علاقات توحد الفرد مع مجتمعه، فالديمقراطية مظهر سياسي للسلوك والنشاط، أما المواطنة فهي مظهر الهوية والانتماء.

ونستخلص من العرض السابق لمفاهيم الديمقراطية بأنها:-

- ١- هى ثقافة عامة تقوم على أساس احترام الرأي والرأي الآخر، وتعتمد مبدأ الحوار.
 - ٢- تعنى معاملة الشعب جميعاً على قدم المساواة وتمتعهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية.
 - ٣- ضمان التداول السلمى للسلطة بطريقة سلمية من خلال احترام الحريات والقوانين.
- مما سبق يتبنى البحث الحالي مفهوماً للديمقراطية بأنها "شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - فى اقتراح، واستحداث القوانين. وذلك لتمتعهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية التي تمكنهم من الممارسة الحرة، وتداول السلطة سلمياً".

ثالثاً : ثقافة الديمقراطية يعرف إدوارد تايلور "Edward Tylor" الثقافة بأنها "ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً فى مجتمع".^(١٨)

وبالرغم من الطابع الوصفي لمفهوم الثقافة الذى أورده تايلور Tylor إلا أن بعض الباحثين يُجمع على أن ثقافة الديمقراطية سلوك جماعي يحتاج إلى ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأموهم ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف. ومن الضروري أن يقبل الجميع الديمقراطية كقاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمى عن طريق الحوار العقلاني، رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية فى عالمنا الإنساني.^(١٩) أما مصدر ثقافة الديمقراطية فهو جزء من منظومة قيم تشكل دورها الثقافة السياسية للمواطن الصالح، عبر اتخاذه جملة من القيم القياسية أو المعيارية وتتمحور بشكل أساسي حول مدى الشعور بالفخر القومي، وإلى أى حد يتم تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية، وكذلك مدى الوعى بأنواع وأسباب وأساليب حل المشاكل الخاصة والمحلية والوطنية، ونبذ أى شكل من أشكال التمييز الموجود فى أذهان المواطنين.

ويرى العديد من العلماء والباحثين أنه يستحيل نقل ثقافة الديمقراطية من مجتمع عاش فى ظل التطور ورسوخ الديمقراطية إلى مجتمع آخر عانى قسوة الاستبداد والاحتلال، فهى تصور ومفهوم مكتسب من خلال التجارب الإنسانية، وفلسفة للتعايش المشترك فى المجتمع بشكل سلمى. وبما أنها تجربة إنسانية عكست متطلبات الإنسان فى هذا العصر الحديث فهى ليست شكلاً ما فى أسلوب الحكم فقط، ولكنها أيضاً ثقافة سياسية واجتماعية تؤثر فى المؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية والدينية لترسيخ حقوق الإنسان للإحساس بالمواطنة والانتماء.^(٢٠)

ويرى لارى دايموند "Raly Daymond" أن ثقافة الديمقراطية ليست شرطاً مسبقاً لنشأة الديمقراطية، إلا أن العملية تبدأ حتماً عندما تتغير النظرة المستقبلية والمعتقدات والاستراتيجيات عند النخبة الرئيسة، ومن ثم تتسع لتشتمل على أفكار مجموعة أكبر من أفراد النخبة، ولكى تضم أخيراً

القيم والمعارف عند المواطنين عموماً. وكانت الثقافة الديمقراطية ولا زالت تحمل مفاهيم ثلاثة هي: (حقوق الإنسان، والتعددية أو القبول بالآخرين، والنظام الانتخابي التمثيلي).^(٢١) إن تعزيز ثقافة الديمقراطية المبنية على التسامح والحق بالاختلاف، بات ضرورة ملحة، وهذا يتطلب تفعيل الأنشطة الثقافية فى المجتمع لترسيخ ثقافة المواطنة وحرية الاختيار، واحترام الرأي الآخر.

مما سبق يتبنى البحث الحالي مفهوماً لثقافة الديمقراطية بأنها: "أخلاقيات يمارسها الجميع، فتحول ثقافة الرأي لتصبح ثقافة المشاركة، وثقافة العداة للآخر إلى ثقافة الحوار الفكري، وكذلك التسلط إلى إشراف وتوجيه . وهى فلسفة للتعايش المشترك فى المجتمع بشكل سلمى".

رابعاً : مفهوم النخبة:-

بالرغم من حداثة النسبية لاستخدام مفهوم النخبة أو الصفة Elite ، إلا أن معناه قد ترد فى الفكر الاجتماعى منذ زمن بعيد. وتشير الاتجاهات الخاصة بدراسة النخبة أو الصفة Elite أن هذا المفهوم لم يستخدم استخداماً واسعاً فى الكتابات الاجتماعية والسياسية الأوروبية إلا فى أواخر القرن التاسع عشر وفى ثلاثينيات القرن العشرين فى بريطانيا وأمريكا، وتجسد كتابات باريتو "العقل والمجتمع"، وموسكا "الطبقة الحاكمة"، وكتابات روبرت ميشيلز "الأحزاب السياسية" مضمون النظرية الكلاسيكية للصفة. وبالرغم من تباين مفهوم النخبة بين العلماء إلا أننا سوف نعرض أهم مفاهيم تحديد مفهوم النخبة تحديداً علمياً فى التراث السوسولوجى، ومن أهمها :-

يعرف معجم علم الاجتماع النخبة أو الصفة بأنها: "جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين ويستخدم بالتحديد للإشارة إلى النفوذ الذى تمارسه هذه الجماعة وبخاصة القلة الحاكمة فى مجال محدد، وبهذا المعنى تكون هناك صفة سياسية، وصفة فى العمل، وصفة فى الفن ، وتمارس هذه الصفة تأثيراً مهماً فى تشكيل القيم وفى تحديد اتجاهات أقسام المجتمع التى تمثلها أو الميادين التى برزت فيها".^(٢٢) ومن ناحية أخرى يعرف " باريتو " Elite النخبة pareto بأنها "هم هؤلاء الذين يمثلون الشريحة العليا فى فرع نشاطهم وهؤلاء هم

الذين نستطيع أن نطلق عليهم النخبة أو الصفوة الاجتماعية Social Elite، كما حاول أن يضع مفهومًا آخر للنخبة بوصفها الفئة التي تحكم ويسميتها النخبة الحاكمة The Class Ruling. أما التعريف الأشمل لمفهوم النخبة والذي وضعه باريتو هو - أى النخبة - ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحوا فى مجالات النشاط الاجتماعي ووصلوا إلى مرتبة أعلى فى الهرم أو التدرج المهني. والسمة المشتركة الوحيدة بين كل الأمثلة التي يتحدث عنها هي النجاح، ولقد لاحظ أن المستوى الأعلى فى المجتمع - أى النخبة - يتضمن جماعات من الناس ليست دائماً محددة تحديداً دقيقاً يطلق عليها أرستقراطية".^(٢٣) بينما يشير "محمد الجوهري" إلى النخبة بأنهم "أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادي فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية، بمقدار ما تتيح لهم مواقعهم هذا التأثير على عمليات التنمية، ومن هذا يتضح أنه يستخدم المفهوم دون أن يضمنه حكماً قيمياً معيناً على نوعية هؤلاء الناس، أو مستواهم الفكري أو خصائصهم الروحية أو الأخلاقية".^(٢٤) ويمكننا أن نستخلص أهم العناصر الأساسية التي تحدد هذا المفهوم وهي:-

- ١- وجود أقلية مسيطرة تتحكم فى القرارات السياسية والاقتصادية وأغلبية خاضعة لهذه القرارات.
 - ٢- تعتبر النخبة مصدر القيم ومنبع المعايير والاتجاهات، وتحقيق المواطنة وتماسك المجتمع.
 - ٣- يتمتع أفراد النخبة بمكانة اجتماعية مميزة مصدرها القوة والنفوذ يفوق أية جماعة بالمجتمع.
- مما سبق يتبنى البحث الحالي مفهوماً للنخبة بأنها "أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجماً، وأحياناً يكون الانتساب إليها بالوراثة فى بعض المجتمعات، وهي التي تتولى اتخاذ القرارات المؤثرة فى المجتمع أو الحديث عن هذه القرارات بحكم موقعها، ولها من القوة والنفوذ ما يتعدى نطاق أية جماعة أخرى فى المجتمع بأسره".

- الأسس والاتجاهات النظرية فى دراسة المواطنة:-

صار مبدأ المواطنة فى القرن العشرين أساس قيام الدول واستمرارها، فالمواطنة علاقة اجتماعية ترتبط بالأدوار التي يؤديها الأفراد، وتفاعلهم مع الآخرين ومع الدولة، والمواطنة لا تمنح بل هي حق

لكل مواطن، ومن ثم فإن المواطنين ليسوا رعايا للدولة ولكنهم الذين أسسوا الدولة لتحمي حقوق أفراد المجتمع ككل، وتمنع القوى من أن يُسيطر على الضعيف، وتحمي ممتلكات الناس وحقوقهم وتقيم العدل بينهم. ومن ثم فإن المواطنة لا تستقيم إلا في إطار من الحرية والمساواة والمشاركة والتوازن بين فئات المجتمع، وقد ظهرت هذه المبادئ في الحضارة الغربية وتطورت عبر قرون، وينسبها الأوروبيون إلى فلاسفة اليونان، والتطوير الروماني لكن مما لا شك فيه أن سائر حضارات العالم القديم والوسيط أسهمت في التوصل إليها ولولا القهر الذي عاناه أفراد المجتمع ونضالاتهم ضد الاستبداد والاستبعاد والاستعمار في القرنين الماضيين لما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. ومن ثم ظهرت العديد من النظريات التي فسرت المواطنة منها: نظرية العقد الاجتماعي، النظرية الليبرالية وغيرها من النظريات إلا أن الدراسة الراهنة ركزت على نظرية التواصل الاجتماعي للحدثة وما بعد الحدثة لدى هابرماس Habermas الفيلسوف الألماني الذي أكد أن الدولة الليبرالية الغربية تعيش رهنًا أزمة غير مسبقة، تكمن في الانفصام بين مكوناتها القومية (تماهي الدولة والأمة) ومكوناتها السياسي (مبدأ المواطنة الشاملة والديمقراطية). فالدولة الحديثة نشأت في البداية كدولة إدارية جامعة للضرائب ثم أصبحت دولة إقليمية ذات سيادة قبل أن تتحول إلى شكل دولة قومية لتنتهي إلى نموذج دولة القانون وحقوق المواطنة الديمقراطية. والفعل التواصلية وفق تحديد هابرماس Habermas، هو ذلك الفعل الذي يهدف إلى تحقيق التفاهم بين المتحاورين حول قضايا مختلفة، بحيث ينتهي الأمر بتلك القناعات عبر الفعل التواصلية العقلانية إلى توافق مشترك. فالذي يميز الفعل التواصلية عند هابرماس هو أنه لا يهدف بالأساس إلى التشبث بآراء محددة، وإلغاء الآراء الأخرى، وإنما غايته التفاهم حول الآراء المشتركة التي تنبثق نتيجة للفعل التواصلية القائم على أخلاقيات المناقشة الحرة وترسيخ قيم الحرية، والعدالة، والمساواة، والصدق، والنقد العقلانية، وتقديم الصالح العام على المصالح الشخصية أو الفئوية، والتي تمثل مبادئ الديمقراطية والمواطنة التي يبني عليها تقدم المجتمع واستقراره.^(٢٥)

ويعتبر هابرماس الفرد والجماعة مبدأين أساسيين، لا يجوز الفصل بينهما، بل يجب النظر إليهما بوصفهما ثنائية أصلية فى المواطنة والديموقراطية، كما يرى أن اللغة تمثل الأداة الفاعلة التي من شأنها أن تعيد اللحمة الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، وإقامة جسور التوافق والتفاهم والوصول إلى الحقيقية. بيد أن المعيار الأساس للديمقراطية ليس هو انغراسها فى هوية قومية، وإنما بناؤها على أساس التعاقد الحر بين أفراد ينظمون حياتهم الجماعية على قواعد إجرائية تضمن العدل والمساواة فيما بينهم، وإذا كان هذا النموذج قد ارتبط تاريخياً بشكل الدولة القومية، فإنه اليوم يسير فى اتجاه مبدأ المواطنة الدستورية، والذي يشترط القبول بمبادئ المساواة والاستقلالية، بوصفها مبادئ مؤسسة للمجتمع الديمقراطي، وإذا كان التوافق يتيح قيم الاندماج والاستقرار بين مكونات الجماعة، فإن ذلك لا يعنى التسليم بأن التراضي شرط لشرعية الجماعة أو شرط لوجودها. ومن ثم لا يجوز وضع الأمة أمام الدولة ولا الدولة أمام الأمة.^(٢٦)

فالمقاربة الليبرالية لا ترى فى المسار الديمقراطي سوى سلسلة من الصفقات التوافقية بين مصالح متميزة. وحسب التصور الجمهوري تتحدد الإرادة الديمقراطية فى شكل توافق أخلاقي سياسى يصدر عن الهوية الجماعية داخل المجموعة العضوية وذلك نتيجة استمرار الصراع الدائر بين تعدد المصالح وجبروت قوى السوق والاستبداد السياسى القائم فى مواضع عده من العالم وخصوصاً فى الدول العربية حيث تأتى الديمقراطية بوصفها الضرورة للخلاص من الاستبداد وفتح الطريق أمام مختلف القوى الاجتماعية والسياسية المكبوتة للتعبير عن ذاتها. فضلاً عن أن الديمقراطية التداولية التي ترسى حق المجتمع المدنى بكافة مستوياته وتشكيلاته فى تأسيس فضاء عام للحوار يقدم فيه الأفراد وجهات نظرهم والحلول التي تمكنهم من التحرر من منطق الأنظمة الشمولية المستبدة، بعد عجزها وفشلها فى بناء دولة لجميع مواطنيها.^(٢٧)

إلا أن هابرماس يرى أن المنظومة الليبرالية تطورت إيجابياً فى اتجاه ضمان حقوق المجموعات سواء كانت تشكيلات اجتماعية كالعمال، أو ثقافية تدافع عن قيم معيارية مغايرة أو

أنماط عيش خصوصية. فإذا كان الجمعياتيون ينتقدون الحياد القيمي لدولة القانون ويعتبرون أن الليبرالية غير قادرة على الاعتراف بالحقوق الجماعية باعتبارها مبنية على فكرة الحقوق الفردية، فإن هابرماس يرى أن الحقين متلازمين، إذ لا معنى لاستقلالية المواطن وتميزه دون أن يعى المخاطب أنه مصدر القانون الذى يطبق عليه. فثمة علاقة عضوية بين الحرية الذاتية والحرية المدنية أى وعى الأفراد باستقلاليتهم كمواطنين، مما يقتضى منهم التوافق حول مصالحهم الشرعية ومعايير تسييرها. فهوية الذات الشرعية أى المواطنين من حيث هم متمتعون بحقوق مدنية تتشكل عملياً عن طريق الفاعل بين الذات داخل النسق الكلى المشترك.^(٢٨) إن المتأمل لأفكار هابرماس يرى أنه قد لخص ما وصلت إليه الانسانية من فرقه نتيجة سيطرة العقلية الأداة، تلك التي ساهمت في شيوع العزلة والانسحاب من المجتمع وانتشار قيم اللامبالاة والإحباطات، التي يمكن أن تنتهى بوجود التواصل الإنساني بين أفراد المجتمع كله.

الدراسات السابقة:-

سوف يعرض الباحث للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث سواء تعرضت له بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويقسم الباحث لهذه الدراسات على النحو التالى:-

أولاً : الدراسات العربية

١- عبد الودود مكرم. ٢٠٠٤ "الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعي فى تنمية قيم المواطنة"^(٢٩) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة فى تنمية قيم المواطنة ومسئولياتها فى هذا المجال من حيث دور المناخ الجامعي فى تدعيم قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان والمقابلة مع عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة وطبقت على عينة من طلاب السنوات النهائية بجامعة المنصورة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الديمقراطية هى الحلقة الوسيطة بين كل من الانتماء والمواطنة، كما أكدت أن المواطنة كقيمة تتوقف على سلوكيات الفرد فى إطار معادلة الحقوق والواجبات، وأن قدرة الوطن على العطاء تتحدد أولاً وأخيراً بمجموع ما يحصل عليه الوطن من عطاء أبنائه. كما أشارت

إلى أن هناك اعتبارات مهمة فى تفعيل قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي مثل: الفهم الجيد لمفردات الخطاب السياسي ومصداقية الرؤية وفاعلية الأداء المجتمعي، كما أكدت أن للجامعة دوراً فى تنمية قيم المواطنة لدى. وأوصت الدراسة بضرورة استجلاء المعالم المميزة لثقافة المناخ الجامعي من خلال إقامة المعارض والندوات الثقافية للوعى بمسئوليات المواطنة وتنمية وعى الطلاب بقيمة العلم فى بناء مجتمع الكفاءة والتخطيط الجيد لمعسكرات الشباب الجماعى ومشروعات العمل الجماعى.

٢- عبد المنعم عبد المنعم نافع - ٢٠٠٥ "وعى طلاب التعليم الأساسى بمبادئ المواطنة". (٣٠)

استهدفت الدراسة التأصيل النظري لمفهوم المواطنة ومعرفة التطورات التي طرأت عليه استجابة للمعطيات العالمية المعاصرة والتعرف على مؤشرات تنمية الوعى بمبادئ المواطنة والمستخلصة من آفاق الخبرة التربوية المعاصرة وكيفية الإفادة منها فى تطوير التعليم الأساسى، بالإضافة إلى رصد أهم إشكاليات المواطنة الفكرية والسياسية والاجتماعية والوقوف على مدى وعى طلاب التعليم الأساسى بمبادئ المواطنة واقتراح آليات لتفعيل دور التعليم الأساسى فى تنمية وعى الطلاب بمبادئ المواطنة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبيان التي طبقت على عينة (١٤٠٣) من طلاب الصف الثامن من مرحلة التعليم الأساسى بمحافظة الشرقية. وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض فى وعى الطلاب بمبادئ المواطنة، كما أكدت النتائج على وجود ازدواجية فى وعى الطلاب بمبادئ المواطنة، وذلك بسبب الإشكاليات الفكرية التي تجاذبت الوعى بمفهوم المواطنة، وإشكاليات سياسية تتمثل فى غياب الشفافية وعدم المصداقية فى التعامل على قاعدة تكريس مبادئ المواطنة والديمقراطية فى نفس الوقت الذى ترفع فيه الشعارات النظرية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأوصت الدراسة بضرورة تبني وزارة التربية والتعليم لمشروع التربية من أجل المواطنة، وتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية وتطوير أساليب وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية إلى أساليب تتلاءم مع الأهداف السياسية لهذه المقررات، ووتأسيس برنامج للنشاط المدرسي يخدم مبادئ المواطنة من حيث المشاركة فى شئون البيئة المحيطة وقضايا المجتمع .

٣- موسى على الشرقاوي - ٢٠٠٥ "وعى طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة".^(٣١)

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مستوى وعى طلاب التعليم الجماعى بقيم المواطنة مثل: حب الوطن والانتماء والولاء والحرية والمشاركة والجماعية، والوقوف على الفروق بين الطلاب فى وعيهم بقيم المواطنة من حيث التخصص والجنس و تعليم الأب والأم ومستوى دخل الأسرة، كما تهدف لوضع رؤية لدور التعليم فستتمية الوعى بالمواطنة لدى الطلاب بجامعة الزقازيق. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على مدى وعى طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة واستخدمت أداة الاستبيان لقياس مدى وعيهم بتلك القيم. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وعياً لدى طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة كحب الوطن والولاء والانتماء والحرية والمشاركة والجماعية إلا أن هناك قصوراً فى دور الجامعة فى إنماء هذا الوعى، وأنه على الرغم من ارتباط قيم المواطنة بالمشترك الإنسانى العام بين طلاب الجامعة إلا أن مواقف الطلاب نحو هذه القيم لم تأت متسقة ومجمعة على أهميتها وهذا يعبر عن قصور فى دور الجامعة فى تأسيس الوعى بقيم المواطنة لدى طلابها. وأوصت الدراسة بضرورة أن تسهم الجامعة كمؤسسة مجتمعية تربوية بفاعلية فى إنماء قيم المواطنة لدى طلابها من خلال الأهداف التربوية والمناهج الجامعية والمناخ الجامعى وأسلوب أداء أعضاء هيئة التدريس والأنشطة الجامعية .

٤- صلاح الدين إبراهيم عطية حماد - ٢٠٠٨ "أثر العولمة الثقافية على مفهوم المواطنة لدى الشباب الفلسطينى".^(٣٢)

استهدفت الدراسة التأصيل النظري لمفهوم الانتماء والمواطنة وأهم أبعادها والتعرف على أهم المتغيرات العالمية المعاصرة التى انعكست على مفهوم المواطنة والتعرف على طبيعة وعى الشباب الفلسطينى بأبعاد المواطنة. وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليل وأداة الاستبيان، وطبقت على عينة من (٤٧١) من الشباب الفلسطينى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: مساهمة العولمة الثقافية فى تعزيز التفكك الأسرى والانحلال الخلقى والقيمي فى ظل غياب الوعى بأبعاد

المواطنة لدى الشباب، غياب الوعي الدينى والتربية الوطنية التي تعزز الولاء والانتماء، غياب دور التربية الوطنية فى توعية الشباب بأبعاد المواطنة والديمقراطية ومفاهيمها فى المجتمع الفلسطينى. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فى أثر العولمة على المواطنة لدى الشباب الفلسطينى لصالح الذكور، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى أثر العولمة على المواطنة لدى الشباب الفلسطينى بالنسبة لمتغير المؤهل بين حملة الماجستير والثانوية لصالح حملة. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استيعاب التربية الوطنية للاتجاهات الإيجابية للعولمة الثقافية والاستفادة من العولمة الثقافية فى تطوير وتحديث المناهج الدراسية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

١- شيلى جارى جيمس G.J,Shelly ١٩٩٦ "وضع تصورات لخصائص المواطنة الصالحة"^(٣٣) استهدفت الدراسة وضع تصورات لخصائص المواطنة الصالحة من وجهة نظر معلمي المدارس الثانوية العامة فى واشنطن، والتعرف على أهم المعوقات التي تقف أمام الشباب حتى يكونوا مواطنين صالحين. وطبقت الدراسة على عينة مقدارها (٣٩١) معلماً فى (٢٠) مدرسة ثانوية تمثل (١٤) مقاطعة فى واشنطن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبيان بالإضافة إلى مقابلات مع أفراد العينة، وكان المتغير الأساسى للدراسة هو تصورات معلمي المدارس الثانوية حول المكونات المختلفة. وأظهرت نتائج الدراسة أن للآباء دوراً مهماً فى غرس قيم المواطنة والديمقراطية لدى الشباب حيث يجب أن يكون الآباء قدوة حسنة لأبنائهم لتكوين المواطن الصالح، كما أظهرت نتائج الدراسة أن لمعلمي المدارس الثانوية أثراً كبيراً فى تكوين السلوك الأخلاقي والدينى لدى طلابهم لتنمية المواطنة الصالحة، كما أن المخدرات والكحول يلعبان دوراً سلبياً عكسياً فى تنمية مواطنة الشباب.

٢- بيشوب جى جوى J.J,Bishop -١٩٩٩ "تحديد مجموعة من المفاهيم مثل، الديمقراطية، المواطنة، والتربية المدنية لدى مجموعة من المعلمين والطلاب".^(٣٤)

هدفت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المفاهيم مثل، الديمقراطية، المواطنة، والتربية المدنية لدى مجموعة من المعلمين والطلاب فى المدارس الثانوية فى جمهورية التشيك، وتم جمع البيانات فى الفترة

ما بين أغسطس وأكتوبر ١٩٩٧، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأداة الاستبيان، وطبقت على عينة من (٤٢) معلماً، (٣٠٥) طالباً. حيث كتب أفراد العينة تعريفهم للديمقراطية والمواطنة والتربية المدنية. وأشارت النتائج إلى وجود اختلاف بين المعلمين والطلاب فى الأنواع الثلاثة من المدارس الثانوية المبحوثة حيث كان المعلمون والطلاب فى المناطق الديمقراطية أكثر فاعلية وإيجابية، وجاء فى المرتبة الثانية، طلاب المدارس الفنية، و فى المستوى الأخير طلاب المستوى المهني المنخفض الذين يحصلون على حد أدنى من الحقوق. وتقترح الدراسة أن تستمر الدولة فى تدريب طلاب المدارس الثانوية على تعلم مفاهيم المواطنة والديمقراطية بما يسمح للطلاب فأنواع المدارس الثلاثة والطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة بتبادل الخبرات بما ينمى لديهم العادات الديمقراطية.

٣- موكنج هاون Mo Kyung Hwan - ٢٠٠٠ تعليم المواطنة للشباب الكوري الأمريكي. (٣٥)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المواطنة فى المدارس العليا على التربية المدنية للشباب الكورى الأمريكى كما أنها تبحث فى الخصائص الديمقراطية العامة لمواطنة الأمريكيين الكوريين مقارنة بعناصر عرقية أخرى. واستمرت هذه الدراسة الاثنوجرافية لمدة ثلاث سنوات على الطلاب الكوريين الأمريكيين فى منطقة سان فرانسيسكو، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن الشباب الكوري الأمريكى لديه مستوى أقل من المشاركة السياسية ولكن لديه حساً دينياً، كما أن المواطنة لديهم هى إحساس بانعدام القوة والعزل السياسي. وبالرغم من ذلك فهم لديه قدر كبير من الثقة فى النظام والقائمين عليه ومن القيم التي يؤمنون بها الاستسلام والرضوخ والآراء الجاهزة التي تدعم الوضع الراهن، أما غيرهم من البيض الأمريكيين فقد ظهر أن لديهم توجهات نحو المشاركة فى النظام السياسي ومستوى أعلى من الثقة السياسية، وقد أكدت نتائج الدراسة أن المواطنة هى الهدف الرئيس للتعليم العام فى أمريكا، وأن المدرسة ما زالت أهم مؤسسة مسئولة عن تدعيم المواطنة، بالإضافة إلى التعرف على القيم التي تهدم المواطنة لدى الشباب وكيفية معالجتها.

٤- أندرو بيترسون P.Andrew - ٢٠١١ "أهمية المشاركة المجتمعية والعمل للصالح العام والمصالح المشتركة فى تعزيز تربية المواطنة".^(٣٦)

استهدفت الدراسة التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية والعمل للصالح العام والمصالح المشتركة فى تعزيز تربية المواطنة ونشر الديمقراطية. وتوصلت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية والعمل للصالح العام والمصالح المشتركة من الأشياء التي تعزز تربية المواطنة والديمقراطية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدم وجود عنصر أخلاقي فى التربية يؤدي إلى نقص فى فهم المواطنين للالتزامات والواجبات بين المواطن والدولة، وبين تعزيز المواطنة والديمقراطية.

- رؤية تحليلية نقدية للدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة نجد أن بعضها تناول دور الجامعة فى تنمية قيم المواطنة (عبد الودود مكرم ٢٠٠٤) & فى حين نجد دراسة (موسى الشرقاوى ٢٠٠٥) اهتمت بوعى طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة، بينما اهتمت دراسة (عبد المنعم نافع ٢٠٠٥) بمعرفة مدى وعى طلاب التعليم الأساسى بمبادئ المواطنة. أما دراسة شيلى جيمس (J.Shelly ، 1996) فقد اهتمت بالتعليم الثانوى، وتصورها لخصائص المواطنة الصالحة من وجهة نظر معلمى المدارس الثانوية. بينما نجد دراسة بيشوب جوى (J.Bishop ، 1999) اهتمت بتحديد مجموعة من المفاهيم مثل (الديمقراطية، المواطنة، والتربية المدنية) لدى المعلمين والطلاب فى المدارس الثانوية فى جمهورية التشيك. أما دراسة (صلاح الدين حماد ٢٠٠٨) فقد هدفت إلى معرفة أثر العولمة الثقافية على مفهوم المواطنة، وأهم المتغيرات العالمية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الفلسطينى. بينما هدفت دراسة أندرو بيترسون (P.Andrew ، 2011) لمعرفة مدى أهمية المشاركة المجتمعية والعمل للصالح العام، والمصالح المشتركة فى تعزيز المواطنة ونشر قيم الديمقراطية.

ونلاحظ أن معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي، واستخدمت أداة الاستبانة، وبعضها جمع بين الاستبانة، والمقابلة مثل دراسة (عبد الودود مكرم ٢٠٠٤) & ودراسة شيلى

جيمس (J،Shelly،1996) & وانفردت دراسة موكنج هاون (H،Mokyung ، 2000) باستخدام المنهج الاثنوجرافي واستمرت لثلاث سنوات على الطلاب الكوريين الأمريكيين. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى تناولها للمواطنة وتطورها فى الأدبيات المختلفة، وتتفق فى استخدامها للمنهج الوصفي وأداة الاستبيان فى جمع المادة الميدانية من المبحوثين. بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فى أن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة آراء النخبة لماهية المواطنة وأبعادها المختلفة، والكشف عن تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي وبناء ثقافة الديمقراطية ، كذلك معرفة أهم الإشكاليات التي تحول دون تحقق المواطنة الفاعلة فى الواقع المصرى. كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث العينة ومجتمع الدراسة حيث طبقت الدراسة على النخبة فى محافظة دمياط. كما أنها اعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعى للعينة، فضلاً عن كون الدراسة الحالية تجمع بين المواطنة وثقافة الديمقراطية رغم التداخل بين المفهومين وتأثير أحدهما على الآخر، وهذا لم تتناوله الدراسات السابقة وإن كان هناك إحدى الدراسات التي تناولت مجموعة من المفاهيم ومنها الديمقراطية، والمواطنة وهى دراسة ببشوب جوى (J،Bishop، 1999)، ولكنها اختلفت عنها من حيث المجتمع والعينة والهدف.

- أهم القيم التي تؤدي إلى الشعور بالمواطنة:-

هناك مجموعة من قيم المواطنة التي يبني عليها تقدم المجتمع واستقراره ويستطيع من خلالها أن يواجه التحديات المحيطة به سواء كانت عالمية أو محلية، ومن هذه القيم:

١- المساواة: وتعد معياراً أساسياً من معايير المواطنة التي تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم، ويقصد بذلك تساوى جميع أبناء المجتمع فى الحقوق والواجبات دون النظر إلى انتماءاتهم العرقية أو الأيديولوجية أو المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى. وهذا ما أكد عليه الدين الإسلامى الحنيف فضلاً عن المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان والأحكام والسنن الديمقراطية.

فالواقع أن الحقوق والحريات العامة لا تتمثل في مبدأ واحد، وإنما هي مبادئ عديدة تتصل بالحريات العامة المختلفة كالحريات الشخصية وحرية العقيدة وحرية الرأي وغيرها. وتتخذ قيمة المساواة عدة أشكال تتمثل في (المساواة أمام القانون - المساواة أمام القضاء وفي تولى الوظائف العامة - المساواة أمام الضرائب أو المنافع الاجتماعية). ويلاحظ أن العديد من الشعوب نظرت إلى المساواة باعتبارها الحرية، فالفرد حر ما دام يطبق عليه من القواعد ما يتسم بالعمومية والتجريد، ومؤدى هذا أن يتمتع القانون بعمومية مطلقة تسمح بتطبيقه على جميع أفراد المجتمع، كذلك المساواة في الوظائف العامة والضرائب فالمواطن له حقوق محفوظة وعليه واجبات يؤديها. من ثم تتحقق المساواة التي تعتبر عنصر من عناصر المواطنة وبناء الديمقراطية.^(٣٧)

٢- **الانتماء والولاء:** الانتماء في اللغة يعنى الزيادة، وفي الاصطلاح يعنى الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً وتجسده الجوارح عملاً، والانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه. وهو إحساس تجاه أمر معين، يبعث على الولاء له، وهذا يعنى تداخل الولاء مع الانتماء. كما يشير الانتماء إلى النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار فكرى اجتماعي معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار.^(٣٨)

ويعرف الانتماء كذلك بأنه اتجاه إيجابي مفعم بالحب يستشعره الفرد تجاه وطنه مؤكداً وجود ارتباط وانتساب نحو هذا، وهو شعور يدفع الفرد إلى الارتباط بالجماعة الإنسانية، فالانتماء إحساس وشعور وإدراك نفسى واجتماعي يترجم في شكل من أشكال السلوك الذي تتباين درجاته، وهو سلوك يرمى إلى معنى واحد من حيث العطاء والارتقاء والخدمة الخالصة للوطن والشعب. لكن أهم ما ينبغى التنبيه له هو أن مشاعر الانتماء والولاء لا تتحقق دون وسائل وطرق يمكن إجمالها فيما يلي:-^(٣٩)

- **الهوية:** حيث يسعى الانتماء إلى توطين الهوية، وهى فى المقابل دليل على وجوده ومن ثم فسلوكيات الأفراد تعتبر مؤشرات للتعبير عن الهوية والانتماء.

- **الولاء:** وهو جوهر الالتزام، ويدعم الهوية ويقوى الجماعية ويركز على المسابرة ويدعو إلى تأكيد القوى الجماعية، كما يشير إلى مدى الانتماء إليها.
 - **الجماعية:** وتعنى توحيد الأفراد مع الهدف العام للجماعة التي ينتمون إليها، وهي تساهم فى تقوية الانتماء من خلال الاستمتاع بالتفاعل الحميم للتأكيد على التفاعل المتبادل.
 - **الالتزام:** حيث التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية كآلية لتحقيق الهدف وتجنب النزاع .
 - **التوحد:** ويعنى الحاجة إلى الانضمام إلى الجماعة، وهو من أهم الدوافع الإنسانية فى تكوين العلاقات والروابط والصدقات والعطاء والانتماء.
- لذا فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة .
- ٣- **المشاركة السياسية:** تعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، وهي تميز الأنظمة الوطنية التي تقوم على المواطنة والمساواة فى الحقوق والواجبات عن غيرها. وبايجاز يمكن تعريف المشاركة السياسية " بأنها الأنشطة الإرادية التي يشارك بها الأفراد بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر فى الحياة السياسية، وذلك عن طريق حق التصويت فى الانتخابات فى مختلف مستويات النظام السياسي كالأحزاب والمساهمة فى الدعاية الانتخابية وغيرها من الأنشطة السياسية بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائهم وانتمائهم".^(٤٠)
- فالمشاركة السياسية ليست مجرد رغبة أو دافع ولكنها فى حاجة إلى معارف ومهارات أيضاً، وهي أرقى تعبير عن المواطنة التي تمثل جملة النشاطات التي تساعد على ممارسة السلطة السياسية، حيث تلعب دوراً مهماً فى تطوير آليات وقواعد الحكم الديمقراطي. ولاشك أن المشاركة السياسية تشكل الأساس الذى تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية، يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات المجتمع وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان فى المجتمع.

وبذلك فإن الحديث عن أى شكل وقدر من المشاركة السياسية إنما يتطلب فهم النظام السياسي الذى تتم فى إطاره هذه المشاركة. فقد يسمح القدر المتاح من الحرية بمجرد التعليق على قرارات السلطة ، لكنه قد لا يتيح فى المقابل المشاركة فى صنع القرارات أو توزيع سلطة اتخاذها. كذلك فإن الغياب الرسمى للحرية لا يمنع من وجود قدر من الحرية المكتسبة فعلياً ومن توافر أشكال ودرجات من المشاركة، ولا يتضمن ذلك الافتراض دعوة للتخلّى عن الكفاح فى سبيل الحرية والديمقراطية، وإنما يفترض بالأساس أن تكون قضية المشاركة مطروحة أياً كان نوع النظام السياسى السائد ودرجة التعبير الحر المتاحة فى نطاقه.^(٤١) ويمكن تصنيف صور وأشكال المشاركة السياسية داخل النسق السياسى إلى شكلين هما:-

- المشاركة السياسية المباشرة:

ويقوم بها الرأسماليون وأصحاب المناصب من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار للنسق الذى يهيمنون عليه، ويرى كل من "ميخائيل رش Rush.M & وفليب التوف Altoff.Ph" أن أهم صور المشاركة السياسية المباشرة تتمثل فى (تقلد منصب سياسى أو إدارى - السعي نحو منصب سياسى أو إدارى - العضوية النشطة فى التنظيم السياسى - العضوية السلبية فى التنظيم السياسى - العضوية النشطة فى التنظيم شبة السياسى - العضوية السلبية فى التنظيم شبة السياسى - المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة - المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية - الاهتمام العام بالسياسة - التصويت).^(٤٢) ويلاحظ أن تقلد منصب سياسى أو إدارى يقع فى قمة صور المشاركة، أما التصويت فيمكن اعتباره أدنى مستوى فى صور وأشكال التعبير عن المشاركة السياسية.

- المشاركة السياسية غير المباشرة:

وتضم البيروقراطيين الكبار وزعماء الأحزاب السياسية خارج السلطة وجماعات الضغط والباحثون عن مناصب عليا، وتشمل المشاركة غير المباشرة الاهتمام بالمسائل السياسية والاشتراك

فى المناقشات السياسية غير المباشرة والثورة والاحتجاج والاهتمام بمتابعة نشرات الأخبار والمقالات السياسية.^(٤٣) ويتضح مما سبق أن المشاركة السياسية تكتسب بناءً محددًا من خلال الصور التي تظهر عليها والدرجات التي يمارس بها أعضاء المجتمع هذه الصور، وتعد المشاركة جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية مما يؤثر على دورها فى تحقيق المواطنة وبناء ثقافة الديمقراطية.

٤- المواطنة والمسئولية الاجتماعية:

بدأ الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية كأساس للمواطنة على أثر المناقشات الأخلاقية التي دارت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استشعر العالم أزمة ضمير أخلاقية نتجت عن الدمار الشامل للقنبلة الذرية، وهذا ما عبر عنه فلاسفة معاصرون أبرزهم كارل - أتو أبل Karl - Otto Apel & وهانز جونس Hans Jonas وهو موقف لا يرتبط بدولة معينة بقدر ارتباطه بمصير العالم، ومن ثم فإن المسئولية الاجتماعية لم تعد تقع على عاتق الأسرة والمجتمع والدولة فحسب بل إنها تقع على عاتق العالم أجمع، ويشترك فيها الافراد على مستوى المجتمع الواحد كما يشترك فيها العالم أجمع على مستوى العالم كله.^(٤٤) وتتطوي قيمة المسئولية الاجتماعية على تفاعل متبادل بين الدولة والمواطن انطلاقاً من أن حقوق المواطن الاجتماعية ترتبط بما توفره الدولة له من حقوق إلى جانب عدد من الخدمات الأساسية، وكيفية التعبير والمشاركة الفعالة للمواطن فى ضوء ما يتلقاه من خدمات واستقرار معيشي فى سياق ثنائية الحقوق والواجبات.

ومن ثم تعرف المسئولية الاجتماعية بأنها "الالتزام بالمطالب والتوقعات الاجتماعية والاهتمام بالآخرين والعمل من أجل صالحهم وتقديم العون لهم، وتحلى الفرد بعناصر المسئولية من أمانة وصدق وتسامح، وعدم التردد فى قبول المسئوليات أو افتعال أعذار لكل موقف".^(٤٥) لذلك ثمة تأكيد على أهمية العلاقة القوية بين المسئولية الاجتماعية والمواطنة فى عالمنا المعاصر، حيث تستند المواطنة على أطر معرفية داخلية أى إلى نظريات وصور ذهنية حول ما ينبغى أن يكون وما لا ينبغى أن يكون، وحول حقوق المواطن وواجباته. وهذا الجزء من المواطنة هو المسئولية، التي يمكن

تعريفها بأنها الأساس الأخلاقي الذي تستند إليه المواطنة، وهي التي تدفع المواطنين إلى تبني مفاهيم إيجابية وممارسات سلوكية تتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية. ومن ثم فإن مسؤولية المواطن ليست مسؤولية فردية بقدر ما هي مسؤولية اجتماعية يدخل في نطاقها كل الأطراف الفاعلة، فالدولة لديها مسؤولية اجتماعية لحماية الحقوق المدنية وحماية حقوق الملكية وتنفيذ أساس العدالة الاجتماعية بين المواطنين. كما أن المجتمع المدني لديه مسؤولية نحو المساندة الاجتماعية وتحسين أحوال المجتمع وتشجيع المواطنين على أداء أدوارهم وبث روح المشاركة والإيجابية في الحياة الاجتماعية.^(٤٦) بهذا تعد المسؤولية الاجتماعية هيكل من الواجبات والحقوق تحدد سلوك الفرد تجاه المجتمع من أجل تحقيق المواطنة وبناء ثقافة الديمقراطية.

– المواطنة وتأثيرها على ثقافة الديمقراطية

إن ثقافة الديمقراطية تمثل صيرورة حضارية شاملة، ومن الصعوبة ممارسة الديمقراطية في البلدان التي قد قامت منذ قرون على التسلط والفردية والشمولية، فالمسألة تحتاج إلى وقت حتى تستقيم الديمقراطية في البلدان النامية. إذ يمكن ممارسة الديمقراطية حتى في أصعب الظروف، ولكن يتوقف ذلك على مدى جدية القوى الفاعلة في الساحة السياسية، واقتناع الهيئات ودرجة ثقافتها وإيمانها بالتعددية السياسية والاجتماعية والثقافية وبالمشاركة في الإدارة والحياة العامة.

ولا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تأصيل وغرس قيم المواطنة. فالمواطنة هي السبيل لممارسة سيادة القانون والمساواة أمامه لممارسة حد أدنى من الحقوق، ولا مواطنة حقيقية بدون الديمقراطية التي هي بمثابة مرتكز للمواطنة القائمة على المساواة والحرية والعدالة دون تمييز، مع ضمان حق المشاركة السياسية للجميع دون إقصاء، وهي تلزم المواطن بأداء واجباته تجاه الدولة والمجتمع. ومن ثم يشعر بقيمته ومواطنته داخل مجتمعه.^(٤٧) ويرى البعض أن المواطنة هي المدخل الرئيسي لفهم الديمقراطية وذلك لسماحها لجميع الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة، وهذه المطالب يمكن أن تنطلق من أضيق المطالب الفئوية التي

تخص شريحة مجتمعية معينة لتصل إلى أوسع النظريات السياسية التي تهدف إلى صياغة المجتمع وإدارته بصورة أو بأخرى، وفي إطار الديمقراطية يسمح للخلافات السياسية والايديولوجية بأن تعبر عن نفسها بأكبر قدر من الحرية، دون اللجوء إلى استخدام العنف أو الطرق غير الديمقراطية.

فالنظام الديمقراطي هو ذلك النظام السياسي الذي يعطى لكل المحكومين القدرة لتغيير حكاهم بطريقة سلمية إذا قرروا ذلك بأغلبية كافية اعتماداً على الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المؤسسة بحرية وتمتع بحقوقها المدنية والضمانات الشرعية لعملها.^(٤٨) ويشير هذا التصور إلى أن مفهوم الممارسة الديمقراطية في حد ذاته، يجب أن يتضمن عملية سياقية نسقية، يتحدد من خلالها أفضل الطرق والآليات الدستورية لتسيير الشأن العام وتحقيق المصلحة الوطنية. ولا يتم ذلك إلا من خلال المشاركة بين الفاعلين المحليين، كما يتطلب كذلك قيماً ديمقراطية تمس طرق التعامل مع الغير، ومكانة وفعالية البنى التقليدية في المجتمع(الديمقراطية المشاركةية).^(٤٩) من هنا يمكننا أن نعد الديمقراطية ثقافة تقوم على قيم وأخلاق المواطنة، وتعد العلاقة بينهما كالعلاقة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما يسمى بمقومات المواطنة الفاعلة، وبذلك تكون المواطنة والديمقراطية أساس الفاعلية الاجتماعية.

والديمقراطية في حقيقتها هي نظام حكم ومنهج لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح ويتم ذلك من خلال توفير شروط المشاركة الفاعلة للمواطنين أفراد وجماعات من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة لهم وفق شرعية دستورية تحكم أداءها توازن القوى بين المجتمع والدولة وبين جماعاته التي يتشكل منها المجتمع.

لذا يلزم التمييز بين الديمقراطية كرمز ومبدأ لا خلاف عليه وبين الأشكال الإجرائية لممارسة هذا المبدأ، التي قد تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع ومستوى تطوره ونظامه السياسي. إلا أن أدوات تحقيق الديمقراطية تصطدم بطبيعة السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع المصري، مما أدى إلى

اتجاه الساسة إلى مغازلة الشعور الاجتماعي والتأثير في الأفراد والجماعات بما يتفق مع وضعيتهم الاجتماعية وبالإستفادة من مواقعهم على سلم البناء الطبقي. إن القواعد الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعي لا يعينها السياسة أو الديمقراطية بقدر ما يعينها توفير متطلبات حياتية والحياة الكريمة، أى تتركز المطالب فى المجال الاجتماعي وليس السياسي. ومن ثم يركز خطاب الساسة على الشعور الاجتماعي للقواعد واستغلال الجوانب العاطفية بهدف السيطرة على المجال السياسي الديمقراطي عبر تبني خطابات رمزية تتشد العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والكرامة.^(٥٠)

١ - التحديات المعاصرة وتأثيرها على قيم المواطنة

يعيش عالمنا المعاصر حالة من التغير السريع والمستمر، وذلك يرجع إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى سيطرة ظاهرة العولمة بتداعياتها المختلفة على قيم المواطنة. ومن الواضح أن العولمة بصفة عامة والعولمة الثقافية قد أدت لظهور عدد من التحديات والآثار السلبية ذات الأثر على سلوكيات أفراد المجتمع وقيمهم . وسوف نعرض لها فيما يلي:-

١ - العولمة والتحديات الثقافية

أدى تطور أساليب الاتصال إلى التفاعل المباشر بين أرجاء العالم فى كل لحظة، ونتج عن ذلك سيطرة بعض عناصر الثقافة العالمية على القيم، وسعى بعض الدول المتقدمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى نشر ثقافتها، ولا شك في أن ظاهرة العولمة وما صاحبها من متغيرات غير مسبوقه أدت إلى إعادة تشكيل النظام العالمي المعاصر.

وتعرف العولمة Globalization بأنها جعل الشيء على مستوى عالمي أى نقله من حدود المراقب إلى اللامحدود الذى ينأى عن كل مراقبة، وهناك من يعرفها بأنها "عملية اجتماعية تنحسر فيها قيود الحدود الجغرافية أو السياسية فى تقرير الترتيبات السياسية والاقتصادية والثقافية، بحيث يزيد إدراك الناس بأن هذه القيود آخذة فى الانحسار والتراجع". وتوحى لفظة العولمة فى مجال الثقافة أن هناك خصائص ثقافية ذات طابع عالمي، متحررة من تأثير ثقافة بعينها، وأنها محاولة للتقارب

بين ثقافات شعوب العالم المختلفة بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها ودمجها في ثقافة واحدة.^(٥١) أما في بعدها السياسي فتعنى العولمة سقوط السلطوية والشمولية، والاتجاه إلى الديمقراطية، والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، واستخدام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في العالم، وغيرها من آليات لنظام العالمي الجديد.^(٥٢) لقد ساهمت العولمة في ظهور مظاهر التفتت والانقسام على المستوى الثقافي والقيمي، حيث عبرت هذه الظاهرة عن نفسها في ظهور التعددية الثقافية داخل المجتمعات، فبدأت كل فئة من فئات المجتمع تبرز ثقافتها. وتعتبر هذه الحالة من التهديد للخصوصيات الثقافية، وهذا ما جعل "بيير بورديو" يدعو إلى ضرورة اهتمام علماء الاجتماع بوضع سياسة للعولمة ولكيفية التعامل معها، ويضيف قائلاً: إذا كانت العولمة تمثل خطراً كلياً أو في بعض جوانبها، وتنتج "مجتمع المخاطر" فعلى علماء الاجتماع الكشف عن ذلك. وفي هذا السياق يتفق "بورديو" مع "جيندز" في أن الحياة في عصر العولمة، تعنى التوافق مع مخاطر جديدة ومتنوعة فهي تحول جوهرية في ظروف الحياة لا يملك البشر حياله أن يأخذون موقف المشاهدة والترقب. ويشير "فرانسوا هوتار" إلى أن الخصوصية الثقافية تجعل كل مجتمع من المجتمعات يركز على مجموعة من الخصائص التاريخية الذاتية، التي قد تتشابه مع مجتمعات أخرى إلا أن هذا لا ينفي أن لكل مجتمع خصوصيته التي يتطبع بها وتميزه عن غيره، فكيف للعولمة أن توحد الثقافة العالمية رغم اختلاف الخصوصيات؟^(٥٣) إن ما يمر به العالم من عولمة له تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخطرها هو الجانب الثقافي الذي يفقدنا هويتنا وانتمائنا وعدم الشعور بالمواطنة والتأثير سلبي على الولاء والانتماء والمواطنة.

٢- التحديات التكنولوجية

فالتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام على سبيل المثال بتداعياتها المختلفة لها تأثيرات واضحة على قضايا المواطنة والهوية الثقافية، وإختلال منظومة القيم وقواعد السلوك وتنامي العنف وتفكك العلاقات، ضعف والانتماء. فمنذ نهاية القرن العشرين وهي تمثل

محور العمل والتواصل والاتصال وهي محرك الثورة الحضارية الجديدة التي تسمى "اتصل ولا تنتقل" فالإنترنت هو المحرك الأول للتحويل نحو عصر المعرفة والمواطنة، لأنها قاطرة تغيير الوسائل والأساليب التي اعتادها الأفراد في التعامل ومنها وسائل المشاركة، وبالتالي فهي تعبير عن تسخير الامكانيات التكنولوجية في توفير المعلومات وتنمية القيم، وأصبحت قيم المواطنة والديمقراطية تتأثر بتلك البيئة التكنولوجية الجديدة سواء ما يتعلق بحجم تفاعلاتها وطبيعة أدوار الفاعلين بها أو في آلياتها ونتائجها.^(٥٤) وذلك رغبة وسعيًا في العمل على تحجيم نمو المواطنة واستبدالها بالمواطنة العالمية، حيث تنامي التباعد الاجتماعي والاعتزاب النفسي، الأمر الذي يؤدي بالفرد إلى الانحراف الفكري والثقافي، دون مراعاة لمبدأ السيادة الذي يأخذ في التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها سياسياً واقتصادياً وبيئياً وتكنولوجياً وثقافياً، كما أن غاية ذلك أن تُسلب الدول - خاصة الضعيفة والفقيرة منها - إرادتها وهويتها وتقييد حريتها في التصرف حسب مشيئتها سعيًا إلى تغريب المواطن داخل وطنه ومن ثم انزواؤه عن مجتمعه وعدم مشاركته في قضايا الوطن ولا سيما قيم المواطنة.^(٥٥) وبالرغم من الآثار السلبية التي تضمنتها وسائل تكنولوجيا المعلومات إلا أنها تحمل آثاراً إيجابية منها: اكتساب ثقافة البحث العلمي والتقدم التكنولوجي والتقني، واكتساب ثقافة التواصل الاجتماعي والثقافي. ولم يقتصر الدور على ذلك بل امتد ليشمل الديمقراطية باعتبارها عملية مستمرة وذات أبعاد شتى حيث تتضمن دوراً في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي المعضد للتغييرات الديمقراطية والقادر على خلق وترسيخ قيم المواطنة، كما ساهمت في نشر وعي عام بدعم حقوق الإنسان مع توافر المعلومات حول ماهية تلك الحقوق وأهميتها وكيفية الحفاظ عليها والدفاع عنها والمؤسسات التي تساندها عالمياً ومحلياً، وظهرت مواقع متخصصة في حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية التي تمثل مبادئ وأسس المواطنة.^(٥٦)

خلاصة القول: إن التقدم والتطور لأبناء المجتمع شيء عجيب، لكن الخطورة أن نسيء استخدام هذه الوسائل، فشبكة المعلومات هي مجرد أداة وأن استخدامها في تعزيز حقوق المواطنة يتوقف على دور المواطنين المستخدمين وتوظيفهم لها بما يدعم قضايا المواطنة والمشاركة المجتمعية.

- التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

أوضحت الدراسات الأكاديمية أن مقدرة المجتمع على التلاحم والاندماج وتحقيق العدالة تكون أوفر للوصول إلى مبادئ وأسس المواطنة، وترتفع نسبتها بارتفاع المستوى الاقتصادي، أى وجود علاقة طردية ما بين التطور الاجتماعي/الاقتصادي وحل مشاكل المواطنة داخل المجتمع. إذ من المهم التأكيد على أن المواطنة المتكاملة لا تعتمد على المشاركة السياسية فقط، بل لا بد من التمتع بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق العدالة والمساواة لتقوية الإحساس بمعنى المواطنة والانتماء والولاء، وهو ما يتطلب التعامل السليم مع ثروات البلاد القومية المادية وغير المادية.^(٥٧)

ولاشك في أن تأمل الواقع الحالي لمفهوم المواطنة يكشف كيف أصبح مفهوماً إشكالياً، وأن المواطنة بسبب التغيرات الأخيرة على الصعيد القومى والعالمي أصبحت فى أزمة، حيث أصبح اغتراب الدولة عن المجتمع على نحو لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر فيه على الدولة، إذ يُقصى الشعب عادة من المشاركة فيها إلى جانب فشل الدولة فى كثير من الأحيان فى حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة. كما يعد فشل الدولة فى إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها سبباً آخر لأزمة المواطنة، بل أصبحت الدولة معرضة للتدخلات والاختراقات الدولية مما دفع فى أحيان كثيرة إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع إضافة إلى زيادة مساحة التهميش الإجتماعي والسياسي والثقافي، بما يساهم فى فقدان المواطنة وزيادة الفساد لحصولهم على الامتيازات دونما القيام بالواجبات المقابلة الأمر الذى يضعف الإيمان بالمواطنة إذ غالباً ما كانت عملية الإقصاء والاستبعاد والتهميش تعبر عن واقع ملموس فى عدم تحقيق العدل والمساواة واندماج أفراد المجتمع الواحد فى

جميع الأصعدة من خلال الانتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي، وهى تطورات تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة وعدم التمييز، وتدل كل هذه المؤشرات على أوضاع الاستبعاد الاجتماعي التي يعيشها الفقراء نتيجة للتراجع فى تمتعهم بحقوق المواطنة سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومعاناتهم قيود عدم المساواة والتمييز وتضررهم من عدم تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية،^(٥٨) فهناك العديد من الدلائل على غيابها فى مصر، ومنها: العلاقة العكسية بين مستوى الدخل ومستوى التعليم، والتدهور الشديد فى الرعاية الصحية والخدمات التعليمية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ففي الفترة التي شهدت فيها مصر ارتفاعاً ملحوظاً فى معدلات النمو قبل ثورة يناير ٢٠١١، ظلت تلك التحديات على ما هى عليه، بل تفاقمت. فطبقاً لتقرير وزارة التعاون الدولي الصادر في يناير ٢٠١٤، بعنوان "الاقتصاد المصري فى نصف عام"، يتضح أن الفترة ما بين ٢٠٠٥/٢٠١٠ قد شهدت ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى بحوالى الضعف، من ٦٤٣ مليار جنية إلى ١٢٠٦ مليار جنية، وفى الوقت نفسه ارتفعت معدلات الفقر من ١٩.٦% إلى ٢٥.٦% وهو ما يشير إلى أن المكاسب على المستوى الاقتصادى لم تنعكس إيجابياً على المواطنين، ومن هنا تكمن أزمة العدالة الاجتماعية نتيجة تركيز المكاسب الاقتصادية فى أيدى قلة من المرتبطين بالسلطة بما يؤثر سلبياً على قيم المواطنة والانتماء والولاء للوطن.^(٥٩)

- تحليل نتائج الدراسة الميدانية:-

- المحور الاول : خصائص العينة وآراء النخبة لماهية المواطنة وأبعادها المختلفة

١- نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور (٨٠%)، بينما بلغت نسبة الإناث (٢٠%).

٢- التوزيع العمرى للعينة يوضح أن فئة (أقل من ٤٠) فى المرتبة الأولى بنسبة (٤٨%)، وفئة السن (٤٠-٥٠) فى المرتبة الثانية (٢٤%)، وفئة السن (٥٠-٦٠) فى المرتبة الثالثة بنسبة

- (٢٠%)، أما فئة السن (٦٠ فأكثر) فجاءت الأخيرة بنسبة (٨%) ويتضح من ذلك تعدد وتنوع الفئات العمرية لأفراد العينة الأمر الذى يثرى قضايا الدراسة بالخبرات المتنوعة.
- ٣- كافة أفراد العينة من فئة المؤهلات فوق الجامعية بنسبة (١٠٠%)، ويرجع ذلك إلى طبيعة موضوع الدراسة، على اعتبار أن هذه الفئة تعد من النخبة فى المجتمع من حيث وعيها بقضايا المواطنة والديمقراطية باعتبارهم من أعضاء هيئات التدريس بجامعة المنصورة.
- ٤- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن آراء النخبة حول ماهية المواطنة وأبعادها تختلف فيما بينهم حيث أكد غالبية المبحوثين أن المواطنة هى الشعور بالانتماء والولاء للدولة بنسبة (٧٠،٣٥)، يليها حق العمل والإقامة والمشاركة السياسية بنسبة (٣٠%)، يليها حقوق متبادلة بين الفرد والدولة بنسبة (١٩،٣%)، وأخيراً الشعور بالأمن والاستقرار بنسبة (١٥%). ويتضح مما سبق اختلاف ماهية المواطنة حسب الأولوية بالنسبة للمبحوثين مع اتفاق الجميع بأن الانتماء والولاء يعتبر الأكثر أولوية فلن يشعر الفرد بالانتماء والولاء داخل الدولة إلا من خلال تحقيق العدالة والمساواة والوفاء بالحقوق والواجبات تجاه المواطنين من قبل الدولة. كما تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعي للمبحوثين وتوزيع النخبة وفقاً لآرائهم حول ماهية المواطنة وأبعادها حيث أن قيمة $\chi^2 = 79,929$ عند مستوى معنوية ٠,٠٥.
- ٥- أكدت نتائج الدراسة أن مصدر المواطنة الأساسى لدى غالبية المبحوثين يتمثل فى الهوية الوطنية بنسبة (٦٤،٣%)، يليها فى المرتبة الثانية الدين بنسبة (١٦،٧%)، والمرتبة الثالثة العرق بنسبة (١٠%)، يليها فى المرتبة الأخيرة الطبقة الاجتماعية بنسبة (٩%). ويرجع اختيار الهوية الوطنية إلى أنه فى دولة المواطنة والديمقراطية يتساوى جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو النوع أو المكانة الاجتماعية.
- ٦- أكدت نتائج الدراسة أن جزء كبير من العينة تشير إلى أنه لا يوجد فرق بين المواطنة والانتماء، بنسبة (٤٤،٧%) من العينة، بينما أشار نسبة (٥٥،٣%) عن رأيهم بوجود فرق بين المواطنة

والانتماء، وعكست تعبيراتهم وضوح هذه الفروق لدى البعض منهم مثل القول بأن "المواطنة حق لكل من يحمل الجنسية - أما الانتماء فينقوت من شخص لآخر أو "المواطنة حقوق وواجبات تجاه الوطن، والانتماء أساس لها". وإذا كان الانتماء هو أساس المواطنة فمعنى ذلك أن فقدان الانتماء قد يؤدي إلى فقدان المواطنة وهذه نتيجة يصعب التحقق منها على أرض الواقع لعدم قابلية مقدماتها للقياس والتحديد الدقيق.

٧- أوضحت نتائج الدراسة أن الأبعاد الاجتماعية للمواطنة تمثلت في نظرة غالبية المبحوثين في تضامن المواطنين سواء برعاية الدولة أو مسئوليتها وذلك بنسبة (٦٣%)، ويتمثل ذلك في مساعدة المواطنين للمحتاجين، ويُعزى ذلك إلى أنه كما أن للمواطن حقوق فإن عليه واجبات لا بد أن يؤديها تجاه الدولة حتى تتحقق قيمة المواطنة ممثلة في دفع الضرائب وغيرها، يليها في المرتبة الثانية التطوع بالجهد والمال في الظروف الطارئة بنسبة (٢٥,٣%) وذلك كحق من حقوق الدولة، يليها في المرتبة الثالثة احترام المواطن للحقوق والواجبات بنسبة (١١,٧%).

٨- يتضح من نتائج الدراسة أن الأبعاد السياسية للمواطنة تتمثل في حق الترشيح في الانتخابات بنسبة (٣٥,٣%)، يليها حق الانتماء للأحزاب والتعبير عن الرأي بنسبة (٣١%)، يليها الحق في التجمع السلمي بنسبة (٢٢%)، وأخيراً الإحساس بالهوية بنسبة (١١,٧%). مما سبق يتضح أن الفرد كعضو في مجتمع سياسي له حقوق وعليه واجبات لا بد وأن يؤديها تجاه هذا المجتمع. وهذا يؤكد بأنه لا يمكن أغفال أهمية المشاركة السياسية كأحد أبرز الآليات السياسية للمواطنة.

٩- كشفت نتائج الدراسة أن البعد القانوني للمواطنة يشير إلى الالتزام بالحقوق والواجبات القانونية والدستورية المتبادلة بنسبة (٥٨%)، يليها الولاء للوطن بنسبة (١٥,٣%)، يليها حرية الرأي والتعبير بنسبة (١٤,٣%)، وأخيراً قبول قيم اجتماعية أساسية بنسبة (١٢,٣%). ولا شك في أن ذلك يؤكد أن المواطنة تقوم على الاندماج والشعور بالمساواة واحترام حقوق الآخرين والتسامح والسماح لكل الفئات بالانخراط في الحياة والحصول على حقوق متساوية ترتقى مع تطور المجتمع

نحو البناء الديمقراطي المفتوح ونحو التنظيم الاجتماعي/السياسي الذي يؤكد على مبدأ الشفافية والنزاهة.

١٠- لتحقيق مفهوم المواطنة على أرض الواقع عملياً أكدت نتائج الدراسة أن أهم ما يساهم في ذلك هو أن يشارك المواطن الحكومة الرأي في كل المواقف بنسبة (٣,٥٥%)، يليها الحرص على إبداء الرأي والنصح والإرشاد بنسبة (٣,٣١%)، يليها لا يهتم بالسياسة لأنها مسئولية الحكومة بنسبة (٣,٥٨%)، ثم يشارك بالمعارضة بنسبة (٥%). ويتضح من ذلك أن الحقوق والواجبات قاسماً مشتركاً فيما بينهم، فكما أن للمواطن حقوق يجب على الدولة تلبيةها كحقه في المسكن والمآكل والعلاج والتعليم واحترام آدميته ومشاركته الرأي فعندما يشعر المواطن بذلك سيكون على استعداد للتعاطف بلا مقابل، فعليه واجبات يجب الالتزام بها ومشاركته للحكومة الرأي دون اقتصر الرأي على فئة معينة بل بمشاركة كافة أعضاء المجتمع.

١١- أوضحت نتائج الدراسة أهمية الحوار الوطني لدى غالبية المبحوثين لأنه ضروري لتحقيق المواطنة بنسبة (٤٩%) وذلك يُعزى إلى أن المواطنة تشترط اشتراك جميع المواطنين في بناء الدولة سواء بالنصح والإرشاد أو بالمشاركة في المواقف المختلفة، وذلك لأن مفهوم المواطنة يقوم على مثل عليا تدعو إلى الحرية والعدالة والمساواة واحترام الرأي والرأي الآخر كأحد الركائز الأساسية لبناء الديمقراطية.

١٢- أكدت نتائج الدراسة أن الوساطة والمحسوبة تؤثران تأثيراً واضحاً على المواطنة والانتماء وذلك للشعور بعدم المساواة في الحقوق والواجبات التي كفلها القانون والدستور بنسبة (٥٢%) مما يؤكد غياب قيمة احترام الحقوق التي تقوم عليها مبادئ وأسس المواطنة، فللمواطن حقوق وحرريات يجب أن تؤدي سواء من قبل الدولة أو من قبل بعض أفراد المجتمع بعضهم البعض، لذا فسلب الحقوق بطريقة غير شرعية في حالة تعارض المصالح مع القانون يكشف عن نقى قيم الفساد التي تهدد قيم المواطنة والديمقراطية التي يطالب بها الجميع ، وتؤدي إلى ضياع الحقوق والتي

تحتل المرتبة الثانية بنسبة (٢٧,٣%) لدى استجابات المبحوثين، وأخيراً لا تؤثر الوساطة والمحسوبية على المواطنة بنسبة (٢٠,٦%).

١٣- أوضحت النتائج أن الخلافات والصراعات الدينية والسياسية والأيدولوجية تؤثر على المواطنة حيث أكد غالبية المبحوثين أن تأثيرها قوى على إضعاف روح المواطنة بنسبة (٩٠,٣%) وذلك لأن المواطنة لا تقوم على الاختلافات فى الدين أو العرق أو اللغة أو الأيدولوجية.

- المحور الثاني: مدى تأثير المواطنه علي عمليه التحول الديمقراطي وبناء ثقافة الديمقراطيه

١٤- كشفت نتائج الدراسة أن أهم مظاهر تأثير المواطنة على الديمقراطية لدى المبحوثين يتمثل فى زيادة حجم المشاركة فى الانتخابات العامة بنسبة (٨١,٧%) وذلك لأن التصويت فى الانتخابات العامة مبدأ من مبادئ وأسس المواطنة والديمقراطية ، يليها فى المرتبة الثانية زيادة أعداد المرشحين فى الانتخابات بنسبة (١٦%). مما يؤكد على أهمية المشاركة كمظهر لتأثير المواطنة على بناء الديمقراطية، حيث لوحظ فى الانتخابات الأخيرة غياب أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين عن صناديق الانتخابات لاستخدام حقهم فى التصويت، خاصة وأن النخبة السياسية والمتقفة عجزت عن تنوير المجتمع مما أهدر حقوق المواطنة وإحداث حالة من الضعف فى عملية المشاركة السياسية، كما أن ضعف الثقافة السياسية لدى المواطنين جعله يهدر حقه فى المشاركة السياسية فى أغلبية قضايا وطنه . وتشير النتائج لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعي للمبحوثين وأهم مظاهر تأثير المواطنة على الديمقراطية حيث أن قيمة $\chi^2 = 833,0$ وهى ليست دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

١٥- أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً للمواطنة على بناء النظام الديمقراطي وأن هذا التأثير إيجابي دافع نحو بناء مجتمع ديمقراطي بنسبة (٩٢%) ويرجع ذلك إلى أن من شروط المواطنة وجود ديمقراطية حقيقية فالعلاقة بينهم ارتباطية فلا مواطنة دون ديمقراطية والعكس، فالديمقراطية تعنى تحقيق الحرية والعدالة والمساواة واحترام الرأي والرأي الآخر وهذه المبادئ والأسس التي ترتكز

عليها المواطنة التي تعزز الانتماء والولاء. وهذا يتفق مع دراسة عبد الودود مكروم، حيث أكدت أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين كل من النظام الديمقراطي. وتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعي للمبوحين عما إذا كان هناك تأثير للمواطنة على بناء النظام الديمقراطي حيث أن قيمة $\chi^2 = 0,283$ ، وهي ليست دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0,05$.

١٦- كشفت نتائج الدراسة أن أهم متطلبات التحول الديمقراطي تتمثل في تعميق مفهوم المواطنة لدى أفراد المجتمع بنسبة (٧٢,٣%)، وربما يعزى ذلك إلى أنه بمجرد تحقيق فكرة المواطنة من خلال الحفاظ على قضية العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات المتعلقة بالمواطنة فإن التحول الديمقراطي سيسير بطريقة تلقائية داخل المجتمع. وتؤكد تجارب التطور السياسى فى خبرة المجتمعات الحديثة على أن المواطنة والديمقراطية صنوان لا يفترقان كما توضح تجارب التحول الديمقراطى التى خاضتها بلدان كثيرة أن المواطنة الكاملة لا يمكن أن تتحقق فى نظام غير ديمقراطى. يليها فى المرتبة الثانية زيادة الوعى السياسى لدى أفراد المجتمع بنسبة (١٤,٣%)، يليها فى المرتبة الثالثة عوامل خارجية بنسبة (٧,٣%)، يليها فى المرتبة الأخيرة إرادة حكومية بنسبة (٦%) وانخفضت هذه النسبة لأن الحكومة يجب أن يكون لديها الدافعية لتحقيق مبادئ وأسس الديمقراطية والمواطنة حتى يشعر الفرد بأن له حقوق وعليه واجبات تجاه مجتمعه. وتشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعي للمبوحين وأهم متطلبات التحول الديمقراطي حيث أن قيمة $\chi^2 = 6,493$ ، وهي ليست دالة إحصائية عند مستوى معنوية $0,05$.

١٧- أوضحت نتائج الدراسة أن منبع الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع يتمثل فى الصراع الأيديولوجي بنسبة (٦٤,٣%) ويُعزى ذلك إلى أن الحياة السياسية فى المجتمع فى حالة صراع مستمر سواء كان مصدر هذا الصراع الأحزاب السياسية أم غيرها، يليها فى المرتبة الثانية ثقافة نابعة من المصالح بنسبة (١٨,٧%)، يليها فى المرتبة الثالثة ثقافة نابعة من حب الوطن بنسبة (١٠,٣%) ويرجع ذلك إلى أن مصدر الثقافة السياسية يختلف بين غالبية المبوحين فليس هناك

اتفاق على تشكيل ثقافة سياسية ثابتة وسائدة داخل المجتمع إلا من خلال تحقيق الديمقراطية والمواطنة التي تطبق العدالة والمساواة.

١٨- كشفت نتائج الدراسة أن الشعور بالوحدة الوطنية له تأثير قوى على البناء الديمقراطي، حيث أكد غالبية المبحوثين أن هذا الشعور له تأثير إيجابي بنسبة (٨٧,٧%)، وذلك لأن الشعور بالوحدة الوطنية يشعر أفراد المجتمع بمدى الارتباط والولاء والانتماء للوطن باعتباره عضواً فيه، كما أن تراجع الروح الوطنية قد يعكس حجم النقص فى المواطنة، فكلما تراجعت الوطنية دل ذلك على تراجع المواطنة. يليها يؤثر ولكن فى وجود عوامل أخرى بنسبة (٨%)، يليها لا يؤثر مطلقاً بنسبة (٢,٦%)، وأخيراً تأثيره سلبى بنسبة (١,٧%). وتشير بيانات النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعى للمبحوثين وتأثير الشعور بالوحدة الوطنية على البناء الديمقراطى حيث أن قيمة $\chi^2 = 0,561$ وهى ليست دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

١٩- أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين أكدوا بأن الانتماء لأى حزب سياسي أو تنظيم ليس لمصلحة شخصية بنسبة (٩٥,٦%) ويرجع ذلك إلى أن النخبة المثقفة أعضاء هيئة التدريس على دراية بأن الصراع والحراك السياسي من خلال الأحزاب يساهم فى بناء ديمقراطية حقيقية.

٢٠- أكدت نتائج الدراسة أن الدافع للمشاركة فى الشؤون العامة لدى غالبية المبحوثين هو دافع وطني بنسبة (٧٠%) ويدل ذلك على مدى الانتماء والولاء وحب الوطن، يليها فى المرتبة الثانية دافع اجتماعي بنسبة (١١%)، يليها فى المرتبة الثالثة دافع شخصي بنسبة (٩,٧%)، وهذا يدل على أن هناك دوافع عامة للمشاركة سواء كانت دوافع معنوية أو مادية.

٢١- تؤكد نتائج الدراسة مدى اعتراض غالبية المبحوثين لخضوع وسائل الاعلام لرقابة السلطة الحاكمة بنسبة (٥٤,٧%)، ويدل ذلك على مدى وعى النخبة بعدم الموضوعية وتزييف الوعى الجماهيري إذا ما فرض الوصايا على الإعلام من قبل السلطة الحاكمة، يليها فى المرتبة الثانية

بنسبة (٣٠%) محايد، يليها فى المرتبة الثالثة بنسبة (١٠%) مؤيد لخضوع وسائل الإعلام لرقابة السلطة الحاكمة.

المحور الثالث: ملامح واقع المواطنة كما تدركه النخبة فى مصر

٢٢- أكدت نتائج الدراسة مدى احترام المبحوثين للقانون والخضوع له، حيث جاءت نسبتهم (٨٥,٣%) ويُعزى ذلك إلى مدى إدراك النخبة لأهمية القانون باعتباره أحد أبرز المؤسسات الجوهرية فى حياة الإنسان، وتعتبر دولة القانون هى التى تحقق المساواة والعدالة والمسئولية الاجتماعية التى تمثل المواطنة. يليها فى المرتبة الثانية لا أهتم بنسبة (١١,٣%)، يليها فى المرتبة الأخيرة من لا يحترمون القانون بنسبة (٣,٣%). وذلك لشعور البعض بأن القانون لا يطبق على الجميع فى حياة المصريين.

٢٣- كشفت نتائج الدراسة أن المساواة أمام القانون والدستور بين أفراد المجتمع غير محققة مطلقاً فى نظر غالبية المبحوثين بنسبة (٥٧,٣%) وذلك لإحساسهم بأن القانون لا يطبق إلا على الضعيف لذلك ففكرة المساواة أمام القانون لم تتحقق مما ساهم فى فقدان العديد للانتماء والولاء والديمقراطية، يليها فى المرتبة الثانية محقق تماماً بنسبة (٣٧%)، يليها فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٥,٧%) وهذا يؤكد غياب وتدنى مظاهر العدالة واحترام القانون التى هى أساس المواطنة والديمقراطية. وتشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعي للمبحوثين والمساواة أمام القانون حيث أن قيمة $\chi^2 = 11,071$ عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

٢٤- أوضحت نتائج الدراسة أن جانب كبير من المبحوثين أكدوا على أن الشعور بالانتماء والولاء للوطن غير محقق مطلقاً بنسبة (٤٨,٧%) ويرجع ذلك إلى عدم حصول العديد من المواطنين على حقوقهم وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، يليها فى المرتبة الثانية محققة بنسبة ضئيلة (٢٦%)، وأخيراً محققة تماماً بنسبة (٢٥,٣%).

٢٥- كما أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية أكدوا أن شعورهم بالأمن والسلام الاجتماعي غير محقق مطلقاً بنسبة (٤٣,٧%) مع العلم أن المواطنة تتطوى على قيم وممارسات ترتبط بالحرية والمساواة بين الجميع في الوطن الواحد دون تمييز، يليها في المرتبة الثانية محققة بنسبة ضعيفة (٣٣,٣%)، وأخيراً جاءت محققة تماماً بنسبة (٢٣%).

٢٦- أكد العديد من المبحوثين عدم وجود فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأنه غير محقق مطلقاً بنسبة (٥٤,٣%) ويرجع ذلك إلى عدم احترام أو تفعيل، يليها محققة بنسبة ضعيفة بنسبة (٣٠,٧%)، وأخيراً محققة تماماً بنسبة (١٥%).

٢٧- كشفت نتائج الدراسة تأكيد غالبية المبحوثين على أن تحقيق المواطنة واقعياً موجود ولكن ضعيف بنسبة (٥٥,٧%) ويدل ذلك على مدى افتقاد المجتمع لأسس ومبادئ المواطنة التي تمثل حجر الزاوية للديمقراطية والتي تعنى العدالة والمساواة والانتماء والولاء والمسئولية الاجتماعية، يليها من يرون أنها مصطلح من الماضي لم يعد له وجود فعلى بنسبة (٢٢%)، يليها أن المواطنة لا تظهر لدى الناس إلا وقت الأزمات بنسبة (١٦,٣%)، وأخيراً من يرون أن المواطنة واقع موجود في الحياة بنسبة منخفضة لا تتجاوز (٦%) لشعور البعض بعدم تحققها بدرجة كافية في الواقع.

٢٨- أوضحت نتائج الدراسة أن جماعات النفوذ تؤثر على المواطنة، حيث أكد غالبية المبحوثين بأنها تهدد الشعور بالمواطنة والانتماء لدى أفراد المجتمع بنسبة (٤٦,٣%) ويُعزى ذلك إلى أنها تعمل على ضياع الحقوق وعدم المساواة مما يساهم في ظهور الظلم وعدم الرضا، يليها في المرتبة الثانية يسيطرون على الواقع المصري بنسبة (٢٥,٧%)، يليها في المرتبة الثالثة أن لها تأثير ضعيف بنسبة (١٥,٧%)، يليها في المرتبة الأخيرة لا وجود لها بنسبة (١٢,٣%).

٢٩- أكدت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين يحصلون على حقوقهم من خلال السير في القنوات الرسمية الشرعية بنسبة (٤٥,٦%) وربما يُعزى ذلك إلى أنهم يمثلون النخبة (الفئة المثقفة)، ولكن إذا ما فشلت يتم اللجوء إلى الوساطة والمحسوبية التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (٢٨%)،

يليه من يحصل على حقوقه بيده لافتقاده للعدالة والمساواة أمام القانون بنسبة (١٩,٧%)، يليها من يلجأ إلى التحايل على القانون بنسبة (٦,٧%) وانخفضت هذه النسبة لأنها تعتبر الخطوة الأخيرة التي يتبعها (النخبة) في حالة عدم حصولها على حقوقه بطريقة رسمية. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعي للمبحوثين ومدى حصول المواطن على حقوقه حيث أن قيمة $\chi^2 = 19,443$ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥. ٣٠- كشفت نتائج الدراسة عن مدى اهتمام غالبية المبحوثين بالإنجازات الوطنية بنسبة (٥٢,٦%)، ويدل ذلك على مدى اهتمام النخبة المثقفة من أعضاء هيئة التدريس بمدى الإنجازات التي توجد داخل المجتمع لشعورهم بالانتماء والولاء للوطن، يليها من لا يهتمون بنسبة (٤٧,٣%) ويرجع ذلك لافتقادهم لهذه الإنجازات على أرض الواقع فضلاً عن شعورهم بعدم الانتماء والولاء لافتقادهم المواطنة لعدم تطبيقها على أرض الواقع.

٣١- أكدت نتائج الدراسة مدى تشاؤم غالبية المبحوثين بمستقبل المواطنة بنسبة (٥٤,٣%) نظراً لافتقادهم للعديد من أسس ومبادئ المواطنة والمتمثلة في العدالة والمساواة والحرية والشعور بالانتماء والولاء. يليها في المرتبة الثانية من هم متفائلين بنسبة (٢٦%)، يليها من يشعر بأن مستقبل المواطنة ثابت لا يتغير بنسبة (١٤%)، وأخيراً من يشعر بأن مستقبل المواطنة بين الزيادة والنقصان بنسبة (٥,٧%).

المحور الرابع : أهم الإشكاليات التي تحول دون تحقق المواطنة الفاعلة في الواقع المصري

٣٢- أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على أن الوقوف حيادياً تجاه الأحداث السياسية والاجتماعية من الإشكاليات التي تحول دون تحقيق المواطنة بنسبة (٤٠,٣%)، يليها من يوافقون بنسبة (٣٨,٧%)، يليها من يرفضون بشدة بنسبة (١٥,٣%)، وأخيراً من لا يوافقون بنسبة (٥,٧%).

٣٣- أكدت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على أن تعرض المواطن لإهدار آدميته وسوء معاملته من السلطات من الإشكاليات التي تحول تحقق المواطنة بنسبة (٣٤,٣%) وذلك لأن تعرض المواطن لإهدار آدميته وسوء معاملته تجعله يفقد حقوقه الأساسية التي كفلها له القانون والدستور، مما يجعلها من الإشكاليات التي تحول دون تحقيق المواطنة.

٣٤- أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على أن عدم الحصول على الحقوق السياسية من الإشكاليات التي تحول دون تحقيق المواطنة بنسبة (٥٩,٣%) لأن المشاركة السياسية فى الانتخابات تمثل أسس ومبادئ الانتماء والولاء، فضلاً عن مظاهر النظم الديمقراطية التى تساهم فى تنمية القيم السياسية والديمقراطية وتحقيق المواطنة.

٣٥- أكدت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين موافقون بشدة على أن البيروقراطية من الإشكاليات التي تحول دون تحقق المواطنة بنسبة (٤٥,٣%) وبالرغم من أن الروتين (ويعنى النظام الرسمي المقرر للعمل) ليس سلبياً بحد ذاته ولا يعوق حصول المواطنين على حقوقهم من حيث المبدأ، إلا أن الممارسات العملية تشير إلى أن المركزية التي تنتم بها معظم الإدارات الحكومية، كثيراً ما تكون سبباً فى عدم الحصول على بعض الحقوق مما يساهم فى فقدان الثقة بين المواطنين والحكومة لعدم قضاء مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وعدم شعورهم بمواطنتهم وانتمائهم.

٣٦- كشفت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين موافقون على أن الأحزاب الورقية الهامشية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير من الإشكاليات التي تحول دون تحقق المواطنة بنسبة (٣٨,٣%) وهذا يدل على أزمة الحياة الحزبية فى مصر. يليها من يوافقون بشدة بنسبة (٢٤,٧%)، ثم يليها من لا يوافقون بنسبة (٢٠,٧%)، وأخيراً من يرفضون بشدة بنسبة (١٦,٣%).

٣٧- أكدت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين موافقون على أن هناك فجوة بين الآليات السياسية الدستورية والممارسة العملية للمواطنة بنسبة (٣٧,٣%) ويُعزى ذلك إلى أنه رغم تأكيد المادة الأولى من الدستور المصري على أن النظام الديمقراطى يقوم على أساس المواطنة ورغم هذا النص

الدستورى غير أن الواقع المعاش يؤكد أن هذه المواطنة ما هى إلا حبر على ورق، حيث مازال الشارع المصرى تغيب عنه ثقافة المواطنة. يليها من يوافقون بشدة (٣٢,٣%)، ثم يليها من لا يوافقون (٢٤,٧%)، وأخيراً من يرفضون بشدة (٥,٧%). وتشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التركيب النوعى للمبحوثين ومدى الفجوة بين الآليات السياسية الدستورية وممارسة المواطنة حيث أن قيمة $\chi^2 = 8,772$ وهى دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .

٣٨- أكدت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين موافقون على أن هناك فجوة بين الآليات السياسية الدستورية وحقوق الإنسان المناهضة للاهتمام بمبادئ المواطنة والممارسة العلمية على أرض الواقع مما تسبب فى هجرة الشباب وفقدان المواطنة بنسبة (٤١%).

المراجع

- (1) Dantsch irgi...., development in the age of liberalization , Egtpt and Mexico.The American university in cairo , press cairo ,1996 , p159 .
- (٢) محمد سلمان، توجهات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة: دراسة ميدانية، فى كتاب الجامعة وبناء المواطنة فى مصر، تحرير "كمال المنوفى"، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ١٧٣ - ١٧٤ .
- (٣) على ليلة، المواطنة بين السياق القومى والعالمى، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مجلد ٣٣، يناير ٢٠٠٩، ص ص ٣٧ - ٣٩ .
- (٤) عزمى بشاره، المجتمع المدنى: دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدنى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٦ - ٢٧ فبراير، ١٩٩٨، ص ص ٢٥١-٢٥٣ .
- (٥) عزام محجوب، علاقة التنمية بحقوق الإنسان، فى ندوة حقوق الإنسان والتنمية ٩٧، القاهرة، يونيو ١٩٩٩، ص ص ١٩٠-١٩١ .
- (٦) على ليلة، مرجع سابق، ص ص ٣٧ - ٣٨ .

(٧) صلاح سالم زرنوقة، قراءة فى مفهوم المواطنة فى وثائق الحزب الوطنى، فى مؤتمر المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية، فى الفترة من ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣١١.

(8) Gundara ، J، Civilization Knowledge ، Intercultural and Citizenship Education ,Intercultural Education ، 2008 ، pp. 469 – 479.

(٩) لمزيد من التفصيل أنظر:-

- ابن منظور، لسان العرب، دار الصيان للطبع والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٣٨.

- منى مكرم عبيد، المواطنة : مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، مجلة المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ع ١٥، ٢٠٠٦، ص ص ٢٧ - ٢٨.

(10) Crick، Bernard (ed.) ، Citizens : Towards a Citizenship Culture ، London ، Blackwell Publishers ، 2001 ، pp .342-343 .

(11) Sim ، J. What Does Citizenship Mean? Social Studies Teachers Understandings of Citizenship in Singapore Schools ، Educational Review، 2008 ، pp. 253-266.

(١٢) لمزيد من التفصيل أنظر:-

-على خليفة الكواري، المواطنه والديمقراطية فى البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٠.

- Encyclopaedia Britannica Inc.، The New Encyclopaedia ، Britannica ، University of Chicago ، Volume:20 ، (Knowledge in Depth) ، 15th ed ، 1992 ، p. 332.

(١٣) أحمد سعيد نوفل & أحمد جمال الظاهر، الوطن العربى والتحديات المعاصرة، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

(١٤) محمد سليم محمد غزوى، نظريات حول الديمقراطية، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٩.

(١٥) المرجع السابق، ص ص ٩ - ١٠.

- (١٦) داود الباز، النظم السياسية للدولة والحكومة فى ضوء الشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٩٦.
- (١٧) س.ن. إيزنشتات، تناقضات الديمقراطية، ترجمة مها بكير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٥-٦.
- (١٨) دونى كروش، مفهوم الثقافة فى العلوم الإجتماعية، ترجمة قاسم المقداد، منشور ارت اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٢٢.
- (١٩) سمير العبدلى، ثقافة الديمقراطية فى الحياة السياسية لقبائل اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٦.
- (٢٠) ريمون بولان، الحكومات الاستبدادية تحمل فى ذاتها خميرة زوالها، أسس وركائز وتطبيق الديمقراطية، باريس <http://pages.videotron.com/moubayed/introduction.html>
- (٢١) لارى دايموند، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢١١.
- (٢٢) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٥٤.
- (23) Pareto ، V ، The Mind and Society ، Essay in Democracy And Elitism Two Essay with Selected Scribers Sons ، New York ، 1967 ، pp.220 – 225.
- (٢٤) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢، ص ٢٤٩.
- (٢٥) شحاتة صيام، علم الاجتماع المفتوح: أطروحات ما بعد الحداثة، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ١٥٢-١٥٣.
- (٢٦) حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية، تقديم برهان غليون، المركز الثقافى العربى، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص ٦-٨.
- (٢٧) المرجع سابق، ص ص ١٤٢-١٤٣.
- (٢٨) لمزيد من التفصيل أنظر:
- شحاتة صيام، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٧٢.

- المختار بنعبدلاوى، هابرماس من الحداثة إلى الديمقراطية، مجلة رهانات، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، بيروت، الدار البيضاء، العدد ٣، ٢٠٠٧، ص ص ٤-٦.
- محمد الأشهب، يورغن هابرماس وراهن الفلسفة في الفضاء العمومى، مجلة رهانات، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، بيروت، الدار البيضاء، العدد ٣، ٢٠٠٧، ص ص ١٠-١٣.
- (٢٩) عبد الودود مكروم، الإسهامات المتوقعة للتعليم الجامعى فى تنمية قيم المواطنة، بحث منشور، مجلة مستقبل التربية العربية، ج ١٠، ع ٣٣، القاهرة، ابريل ٢٠٠٤، ص ص ٤٧-٤٨.
- (٣٠) عبد المنعم عبد المنعم نافع، وعى طلاب التعليم الأساسى بمبادئ المواطنة : دراسة ميدانية، بحث منشور، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع ٥٠، مايو ٢٠٠٥.
- (٣١) موسى على الشرقاوى، وعى طلاب الجامعة ببعض قيم المواطنة : دراسة ميدانية، بحث منشور، دراسات فى التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ج ٩، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ص ١١٣-١١٧.
- (٣٢) صلاح الدين إبراهيم عطيه حماد، أثر العولمة الثقافية على مفهوم المواطنة لدى الشباب الفلسطينى : دراسة استكشافية، بحث منشور، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ع ١٧، ابريل ٢٠٠٨.
- (33) Shelly, G.J; " perceptions of the characteristics of good citizenship by secondary public school teachers in the state of Washington "، Seattle pacific university ، 1996.
- (34) Bishop, J.J; "Conceptions of democracy ، citizenship، and civic education in the Czech republic : a comparison of teachers and students in three types of secondary schools"، Social Studies Education ; the university of Iowa، 1999.
- (35) Mo Kyung Hwan : " Citizenship Education for Korean – American Youth "، Phd ، University of California Berkeley ، 2000 .
- (36) Andrew, P.; "The common good and Citizenship education in England : A moral enterprise?" ، Journal of moral education ، Vol. (40) ، No.(1)، 2011، PP. 19– 35.
- (٣٧) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر :-

- على جلى، المواطنة والمشاركة وانعكاساتها في حياتنا اليومية، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر، المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، إبريل ٢٠٠٩، ص ١٠-١١.
- إسماعيل خالد على مكاوى، قيم المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية بالدقهلية، جامعة الأزهر، ٢٠١٣، ص ص ٦٠ - ٦٦.
- إبراهيم غانم، الإطار النظرى لعلاقة المواطنة بالتحول الديمقراطى، فى إبراهيم غانم (محرر)، المواطنة والديمقراطية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣ (٣٨) فاروق عبده فليه، أحمد عبد الفتاح زكى، معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص ٥٧-٥٩.
- (٣٩) مصطفى محمود مصطفى أحمد، دور الأنشطة الطلابية فى تدعيم قيم المواطنة الصالحة لدى الشباب الجامعى، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٢٥، ج ٤، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ص ١٩٠٧-١٩٠٨.
- (٤٠) صبرى بديع عبد المطلب، الشباب وأزمة المشاركة فى الأحزاب السياسية فى مصر: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٧، ص ص ٣٥-٤٠.
- (٤١) حسين علوان البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية فى الدول النامية، مجلة المستقبل العربى، العدد ٢٢٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ص ٦٥ - ٦٧.
- (42) Rush ، M ، Altoff ، Ph ، Political Sociology ، An Introduction ، Nelson Sons Ltd ، London ، 1977 ، pp. 76 - 78
- (٤٣) إسماعيل على سعد، المجتمع والسياسة: دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ٣٥٦.
- (٤٤) أحمد زايد، المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر، المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، إبريل ٢٠٠٩، ص ص ١٣-١٩.

- (٤٥) فهمه لبيب بطرس، دور التعليم الثانوى العام وذى المصروفات فى تنمية المسئولية الاجتماعية: دراسة ميدانية بمحافظة المنيا، بحث منشور، مجلة كلية التربية بأسيوط، ع ١٥، ج ٢، ١٩٩٩، ص ١٥٠.
- (٤٦) أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧.
- (٤٧) سامح فوزى، المساءلة والشفافية: إشكاليات تحديث الإدارة المصرية فى عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٦٩-١٧٥.
- (٤٨) كلوفيش مقصود وآخرون، مشاكل الديمقراطية، كتاب رقم ٣٦، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥٩.
- (٤٩) يوسف زدام، دور الثقافة السياسية فى تفعيل المواطنة بالبلدان العربية، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٢.
- (٥٠) أسامة إسماعيل عبد البارى، العنف الرمزى فى الواقع الاجتماعى المصرى: الإقصاء الفكرى نموذجاً، المؤتمر الإقليمى العنف المصاحب للتغيرات السياسية فى العالم العربى فى الفترة من ٢٥-٢٦ مارس ٢٠١٥، كلية الاداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٥، ص ص ٢٠-٢٢.
- (٥١) محمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦.
- (٥٢) إحسان هنيدي، العولمة وأثرها السلبى على سيادة الدول، مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومى، سوريا، السنة ٦، ع ٥٨، ١٩٩٨، ص ٦٣.
- (٥٣) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع:-
- أنتونى جينز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محى الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ص ٦٣-٦٩.
- طاهر بوشلوش، العولمة وأثرها على الأمن الفكرى والأخلاقى للشباب فى المجتمع، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع ٩، دار النل للطباعة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٥.

- (٥٤) حنان أبو سكين، المواطنة والمشاركة السياسية فى مصر: ثورة الاتصالات الشبكة الدولية للمعلومات نموذجاً، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر، المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، إبريل ٢٠٠٩، ص ص ٢٨-٣٠.
- (٥٥) عبد الفتاح جودة السيد، طلعت حسيني اسماعيل، دور الجامعة فى توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتّمه التحديات العالمية المعاصرة، التعديلات الدستورية للعام ٢٠٠٧ نموذجاً، بحث منشور، مجلة دراسات تربوية ونفسية، ع ٦٦، ج ٢، كلية التربية، جامعة الزقازيق، يناير ٢٠١٠، ص ص ٦٠-٦٢.
- (٥٦) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، المركز العربى لأبحاث الفضاء الالىكترونى، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٠، ص ص ٢٠ - ٢٨.
- (٥٧) كمال حسين أدهم، مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، بغداد، ٢٠٠٩، ص ص ١٦-١٧.
- (٥٨) على جلى، المواطنة والمشاركة وانعكاساتها فى حياتنا اليومية، المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرون، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٩، ص ص ٢٧-٢٨.
- (٥٩) مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الطريق إلى العدالة الاجتماعية، القاهرة، أغسطس ٢٠١٤، ص ٧.